جامـــــــعة قاصـــدي مربـــاح ورقلـــــة

كليـــة الحـقوق و العلـوم السياسيـــة

قســم العلـوم السياسيـــة

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماسترالأكاديمي في العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية الأوروبية

إعداد الطالبة: بن الضب فتيحة

إشراف الأستاذ: بهاز حسين

أعضاء لجنة المناقشة

لقب و اسم الأستاذ	الصفة
د/زموري ليندة	رئيسا
أ/بهاز حسين	مشرفا و مقررا
د/خميس محمد	عضوا مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم:

السنة الجامعية: 2018 – 2019

جامـــــــعة قاصـــدي مربـــاح ورقلـــــة

كليـــة الحـقوق و العلـوم السياسيـــة

قســم العلـوم السياسيـــة

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماسترالأكاديمي في العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية الأوروبية

إعداد الطالبة: بن الضب فتيحة

إشراف الأستاذ: بهاز حسين

أعضاء لجنة المناقشة

لقب و اسم الأستاذ	الصفة
د/زموري ليندة	رئيسا
أ/بهاز حسين	مشرفا و مقررا
د/خميس محمد	عضوا مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم:

السنة الجامعية: 2018 – 2019

الإهـــداء

أهدي بحثي هذا الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

الى اخوتي الأعزاء و زوجاتهم وأبنائهم كل باسمه حفظهم الله

الي أخواتي العزيزات

والى صديقات العمر اللواتي كانوا لي نعم السند

الى زميلاتي و زملائي في قسم العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية و استراتيجية

دفعة 2019

الى الأستاذ الكريم بهاز حسين

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم به الصالحات نحمده و نستعينه و نشكره و الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين حبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة و التسليم.

بداية أحمد الله و أشكره الذي وفقني لطلب العلم ويسر لي هذا العمل و انجازه

كما أتوجه بالشكر الجزيل:

الى كل عائلتي بقسم العلوم السياسية و الأساتذة الأفاضل الذين دائما كانوا لنا العون في مشوارنا العلمي

كما أختص بالشكر:

الأستاذ المشرف بهاز حسين و على كل توصياته و ارشاداته القيمة لاتمام هذه الدراسة

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الروسية

المبحث الأول: المرتكزات الداخلية

المطلب الأول: المعطى الجيوبوليتيكي

المطلب الثاني: المعطى الإقتصادي و الإجتماعي

المطلب الثالث: المعطى السياسي و العسكري

المبحث الثاني: المرتكزات الخارجية

المطلب الأول: البيئة الإقليمية

المطلب الثاني: البيئة الدولية

الفصل الثاني: محورية العلاقات الإقتصادية الروسية الأوروبية و إشكالية الأمن الطاقوي

المبحث الأول: الأمن الطاقوي في صلب العلاقات الروسية الأوروبية

المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي

المطلب الثاني: المقومات الطاقوية في روسيا

المطلب الثالث: المعضلة الطاقوية الأوروبية

المبحث الثاني: تقاطع المصالح الإقتصادية الروسية الأوروبية

المطلب الأول: التعاون في مجال الطاقة

المطلب الثاني: التعاون الإقتصادي التجاري و الإستثماري

الفصل الثالث: واقع العلاقات الاقتصادية الروسية في ظل العقوبات الدولية

المبحث الأول: تأثير العقوبات الدولية على الإقتصاد الروسي

المطلب الأول: مراحل و مضامين العقوبات الإقتصادية

المطلب الثاني: التدعيات الدولية للعقوبات على كلا الطرفين

المبحث الثاني: مستقبل و أفاق العلاقات الروسية الأوربية

المطلب الأول: سيناريو إستمرار التعاون الاقتصادي الروسي الأوروبي

المطلب الثاني: سيناريو خفض علاقات التعاون الإقتصادية الروسية الأوروبية

الخاتمة

قائمة المراجع

الفهارس

مقدمة

مقدمة:

شهدت العلاقات الدولية تطورا ملحوظا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تراجع العامل الايديولوجي الذي سيطر من قبل و نشأ نظام دولي أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ارتكازا بما تملكه من قدرات عسكرية و اقتصادية قوية و ذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و الذي أفرز هو بدوره مجموعة من المتغيرات مست السياسة الخارجية الروسية في جوانبها الداخلية و الخارجية و هو ما أحدث تغير جذري على المستوى الدولي، حيث واجهت روسيا الاتحادية تحديات دولية واقليمية جديدة عملت على ابعادها من موقعها كدولة كانت تصنف في مصاف الدول العظمى بسبب الضعف الاقتصادي و كذا الاجتماعي... بعد انهيار الاتحاد السوفياتي

كل هذه الظروف وغيرها الكثير أوجب على روسيا اتخاذ سياسات تتماشى و طبيعة ظروفها و المتغيرات المحيطة الجديدة بها و اعادة هيكلة الداخل من خلال منظور التقارب مع الغرب الأطلسي على الصعيد الأمني و سياسة التعاون مع القوى الاقليمية على الصعيد الاقتصادي وكانت الدول الأوروبية ضمن دائرة اهتمام صناع القرار الخارجي الروسي، وقد انبثق عن ذلك عديد السياسات التي تجسد ذلك المنظور، وقد اعتمدت روسيا في ذلك على مقدراتها الاقتصادية كأحد أدوات الساسة الخارجية في احداث التقارب الروسي الأوروبي، و بناء علاقات ذات طابع اقتصادي قوي في المقابل تتعزز العلاقات بين الطرفين الروسي الأوروبي و بالأخص أن العلاقات علاقات طاقوية بالدرجة الأولى بحيث تعتبر روسيا قوة دولية مصدرة لطاقة و أوروبا تعتمد بدرجة جد عالية على الطاقة الروسية من غاز ونفط ، و أيضا روسيا بدورها تحقق لدول الأوروبية سوق كبيرة بالنسبة للاستثمارات الروسية المختلفة.

1. أهمية الدراسة:

جاءت أهمية دراسة موضوع (**البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية الأوروبية**) في النقاط الأتية الذكر:

- ✓ معرفة ملامح السياسة الخارجية الروسية ذات التوجهات الداخلية و الخارجية خاصة في العقود الأخيرة .
- ✓ يعد الجانب الاقتصادي في العلاقات الروسية الأوروبية من بين الجوانب الأكثر حساسية باعتبار أن التبادلات و خاصة الطاقوية التي تحظى بالأولوية و الاهتمام الكبيرين لها حصة الأسد في هاته العلاقات فضلا عن التعاونات التجارية و الاستثمارية .
- ✓ محاولة ادراك طبيعة العلاقات الروسية الأوروبية من منظور اقتصادي و تداعياتها في ظل العقوبات المفروضة على روسيا من طرف الاتحاد الأوروبي.

2. **أسباب اختيار الموضوع:**

توزعت دوافع اختيار الموضوع بين دوافع موضوعية و أخرى ذاتية، حيث جاءت مرتبة على الشكل الآتي:

أ/الدوافع الموضوعية: أن روسيا و باعتبارها أحد الدول العظمى في النظام الدولي وكذا جاءت وليدة انهيار الدب الكبير الذي سيطر لعقود و جلبة معها توجهات وسياسات جذرية اعتمدت فيها على مقوماتها الداخلية و الخارجية وكذا ضرورة احتكاكها بالغرب الأور وأطلسي لنهوض من جديد في مصاف الدول الكبرى و احياء هدف عالم متعدد الأقطاب، فجاءت العلاقات الثنائية الروسية الأوربية، ونظرا لأهمية العلاقة بين هاتين القوتين في بعدها الاقتصادي جاءت هذه الدراسة لتغطية هذا البعد، و التوضيح قدر الامكان السياسة الخارجية الروسية المنتهجة حيال دول الجوار الأوروبي .

ب/الدوافع الذاتية: فتمخضت هي الأخرى في، رغبة البحث في تفاصيل العلاقات التي تربط روسيا مع الدول الاوروبية ذات البعد الاقتصادي وخاصة في ظل امتلاك روسيا للمقوم الطاقوي الذي يعتبر أداة مفصلية في تصنيف الدول، بحيث اصبح بطاقة رابحة لضغط و المساومة في يد صانع القرار الروسي على الجانب الأوروبي الذي يعاني من الضعف في أمن امدادات الطاقة سعيا منه لسياسات تعيده لنادي القوى العظمى.

3. **الدراسات السابقة:**

لقد ساهمت مجموعة من الدراسات السابقة في ثنايا بحثها بأفكار ساهمت في اثراء موضوع بحثنا و صياغته بالشكل الذي هو عليه، أهمها:

- ✓ كتاب لـ: لمى مضر جرئ الأمارة تحت عنوان الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية الصادر في 2009؛ حيث تناولت فيه ست فصول، حول مفهوم و طبيعة الاستراتيجية الروسية والمتغيرات المؤثرة فيها و كذا أهدافها بالإضافة الى نماذج تطبيقية للاستراتيجية الروسية وختمتها بانعكاسها على المنطقة العربية.
- ✓ دراسة أكاديمية لـ: عبد الوهاب بن خليف بعنوان العلاقات الأوروبية الروسية و العمق الاستراتيجي المتبادل الصادرة في2014؛ حيث تناول فيها السعي الأمريكي لإضعاف روسيا، و التقاطع المصلحي الأوروبي الروسي بالإضافة الى التخوف الأمريكي من التقارب الأوروبي الروسي، و ختمها بالتحدث عن الرهان العربي على عودة الدعم الروسي.

4. **اشكالية الدراسة:**

في سياق الأهمية البالغة للعلاقات الروسية الأوروبية ذات المنحى الاقتصادي و ما يحظى به هذا البعد في السياسة الخارجية الروسية، و لتناول هذا الموضوع و فحص أبعاده، فان البحث يتأسس على محاولة الاجابة عن الاشكالية التالية:

- ❖ **ماهي مرتكزات و تداعيات البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية الأوروبية؟**

و لتعميق البحث في هذه الاشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية الأتية:

- ✓ ماهي محددات السياسة الخارجية الروسية؟
- ✓ ماهي معالم البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية الأوروبية ؟
- ✓ ما موقع الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية (اشكالية الأمن الطاقوي)؟
- ✓ ما هو تأثير العقوبات على روسيا ؟

- ✓ ما مستقبل و أفاق العلاقات الروسية الأوروبية ؟

5. فرضيات الدراسة:

لفحص اشكالية الدراسة و التساؤلات المنبثقة عنها فحصا علميا، استوجب ذلك صياغة الفرضيات التالية :

- ✓ اهتمام النخب السياسية الروسية بالجانب الاقتصادي في علاقاتها بدول الجوار الأوروبي ساهم في بلورة سياسة روسية براغماتية.
- ✓ الأمن الطاقوي أحد أهم مرتكزات العلاقات الروسية الأوروبية الاقتصادية.
- ✓ الغاز الروسي بطاقة رابحة لضغط على الدول الأوروبية.
- ✓ العقوبات الاقتصادية الأوروبية على روسيا تؤكد تبعية أوروبا لروسيا في المجال الطاقوي.

6. الاطار المنهجي لدراسة:

تم الاستعانة بمجموعة من المناهج العلمية لتحليلنا لموضوع الدراسة:

- ✓ المنهج الوصفي: تم توظيفه لمعرفة كل جوانب الظاهرة محل الدراسة و التحليل حتى نعنى بمعرفة دقيقة لمدلولات السياسة الخارجية الروسية و كذا معرفة قدراتها و علاقاتها الاقتصادية التي تربطها بالجانب الاوروبي.
- ✓ المنهج الاحصائي: الذي يعتمد على استخدام الطرق الرقمية و الرياضية في معالجة و تحليل البيانات، و تم توظيفه هو الأخر في الدراسة لأننا نتناول الجانب الاقتصادي في العلاقات الروسية الأوربية الذي يضم احصاءات و نسب و أرقام ...مما يجعلنا في حتمية الاعتماد عليه في هذه الدراسة.
- ✓ المنهج المقارن: تم اعتماد المقارنة في الدراسة بين المتغيرات الاقتصادية الروسية و الأوروبية بمختلف أبعادها

7. الاطار النظري لدراسة:

- ✓ **النظرية الواقعية الجديدة:** تهدف المدرسة الواقعية الجديدة الى تفسير الأمور و الأحداث بطريقة واقعية قابلة للتحليل، كما تؤكد على أن العلاقات الدولية قائمة على

مفاهيم كثيرة منها " المصلحة و مبدأي القوة و توازن القوى "، فالقوة هي التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، و هي تختلف من موقف لأخر و من دولة لأخرى، كما أن القوة ليست المعيار الوحيد المحدد للعلاقات بل تدخل متغيرات أخرى من حيث حجم الدولة في المجالات الأخرى، أما المصلحة فهي أهداف الدولة و محدد سلوكاها، و تستخدمه الدولة قوتها من أجل التأثير في الدول مما يخدم مصالحها، فالعلاقة القائمة بين الدول هي صراع مستمر من أجل البقاء و زيادة قوة الدولة وحماية مصالحها، هذا أوجب على روسيا بناء علاقات مع بيئتها الدولية تستوجب حماية مصالحها و التعاطي بتوجهات براغماتية.

- ✓ **النظرية الليبرالية:** تعتبر قضايا الأمن و التعاون و الصراع بالنسبة للمدرسة الليبرالية لسؤال الجوهري للبحث عن اجابة لتساؤل مفاده؛ كيفية تعزيز و تشجيع التعاون في نظام دولي يتسم بالفوضى و التنافس الحاد بين الدول، كما تقر الليبرالية المؤسساتية بأن ايجاد الاتفاق الدولي تفرض بأن مقدرة الدول على الاتصال و التعاون تعتمد على مؤسسات من وضع البشر و الدولة تقع في مركزها تفسير لسياسة الدولية، و من جهة أخرى نجد أن الليبرالية ترى أن النظام الدولي يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول و غيرها من الدول أي مصالح مشتركة و متبادلة، مما يعزز التعاون فيما بينها، و بالإضافة الى الدور الحاسم الذي تلعبه القوة الاقتصادية في تحديد قوة الدول، و قد سعت روسيا الى سياسة التعاون و توثيق المصالح المشتركة مع دول جوارها الاقليمي و على رأسها الدول الأوروبية من أجل تعزيز مصالحها.

8. خطة الدراسة:

بناء على اشكالية الدراسة المطروحة، و سلسة الأسئلة الفرعية، و الفرضيات المقترحة، سيتم بناء الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي :

تناول الفصل الأول من الدراسة، مرتكزات السياسة الخارجية الروسية أو كما تعرف بالمحددات، حيث جاء في المبحث الأول الذي يضم المرتكزات الداخلية لسياسة الخارجية الروسية من خلال دراسة المعطيات الداخلية بأنواعها الجيبوليتيكية و الاقتصادية و

الاجتماعية مرورا بالسياسية و العسكرية و تسليط الضوء عليها، أما في المبحث الثاني فقد فكان دراسة المرتكزات الخارجية فتم تناول ديناميكية البيئة الاقليمية و النظام الدولي و تأثيرها في سلوك الروسي الخارجي.

أما الفصل الثاني فحاولنا تسليط الضوء على محورية العلاقات الروسية الأوروبية و اشكالية الأمن الطاقوي و ذلك من خلال المبحث الأول الذي عالجنا فتناولنا فيه الأمن الطاقوي و مما له من أهمية في صلب العلاقات الروسية الأوروبية التي هي علاقات طاقوية بالدرجة الأولى، بحيث تم تحديد مفهوم الأمن الطاقوي أولا في مطلب ثم الثاني أهم المقومات الطاقوية الروسية و المعضلة الطاقوية الأوروبية في مطلب أخير، ثم المبحث الثاني الذي تناولنا في التقاطع المصلحي الروسي الأوروبي بحيث قسمناه الى مطلبين الأول يتناول التعاون على المستوى الطاقة و المطلب الثاني التعاون على المستوى الاقتصادي بشقيه التجاري و الاستثماري و الوقوف على أهم المحطات و الاحصائيات فيما يميو هذا التعاون الثنائي.

الفصل الثالث خصص لدراسة واقع العلاقات الاقتصادية الروسية الأوروبية في ظل العقوبات الدولية التي تعرضت اليها روسيا، من خلال المبحث الأول عالجنا فيه العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا خاصة من الجانب الدولي الأوروبي خاصة و كيف تأثرت العلاقات بينها اثر هذه العقوبات و حجم التأثير أيضا، أما كأخر مبحث للفصل الثالث و لإتمام الدراسة التي قمنا بها عرجنا الى الأفاق المستقبلية لهاته العلاقات الاقتصادية بين الجانب الروسي و الأوروبي الى ما قد تأول اليه من خلال مطلبين على شكل سيناريوهات، السيناريو الأول و هو استمرار التعاون الاقتصادي الروسي الأوروبي، و السيناريو الثاني هو خفض التعاون الروسي الأوروبي.

9. صعوبات الدراسة:

يمكن اجمال أبرز الصعوبات في التي واجهتنا في هذه الدراسة وهي:

- ✓ قلة الكتب التي تتناول موضوع العلاقات الروسية الأوروبية، و ان توفرت بعضها فهي تحتوي على احصائيات قديمة تجعل الدراسة بعيدة كل البعد عن تطور

العلاقات بين روسيا و أوروبا خاصة في وقتنا الحالي، خاصة وأن الدراسة تمس الجانب الاقتصادي مما يعني يجب توفر أكبر قدر من الاحصائيات في فترة ليست بالبعيدة جدا.

- ✓ تزامن الدراسة مع تمديد العقوبات الاقتصادية على روسيا مما يجعل التنبأ بأفاق المستقبلية لهاته العلاقة صعب، و صعوبة اجاد أراء أكاديمية علمية واضحة يمكن اعتمادها كقاعدة معلومات و ان وجدت فهي أجنبية المصدر يصعب الحصول عليها.

الفصل الأول

مرتكزات السياسة الخارجية الروسية

الفصل الأول

مرتكزات السياسة الخارجية الروسية

نتفحص في الفصل الأول، مرتكزات أو محددات السياسة الخارجية الروسية لمعرفة التوجهات الداخلية و الخارجية لهاته السياسة، و ذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول والذي نتناول فيه المرتكزات الداخلية الذي نتكلم فيه عن هذه المعطيات بداية الجيبولوتيكي، مرورا بالاقتصادي و كذا الاجتماعي، بالإضافة الى السياسي العسكري.

وفي اطار هذا السياق، و من خلال المبحث الثاني نبين المرتكزات الخارجية السياسة الخارجية الروسية، من خلال معطيين البيئة الاقليمية و البيئة الدولية المؤثرة في رسم هاته السياسة. و تأسيسًا على ذلك، يتم تنظيم الوصف السابق، عبر هيكلة مكونة من مبحثين:

المبحث الأول: المرتكزات الداخلية

تتظافر العديد من العوامل الداخلية لتشكل وتبلور سلوك الدولة الخارجي، فتوجهات السياسة الخارجية لدولة ما عادة ما يكون انعكاسا لأوضاعها الداخلية التي تعمل على تحديد أنماط معينة من السلوك. وللبيئة الداخلية الروسية خصائص متنوعة و متعددة أثرت في صياغة السياسة الخارجية، و هذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: المعطى الجيوبوليتيكي :

يؤدي الاطار المكاني للدولة دورا هاما في توجهات سياستها الخارجية، نظرا لأهمية العامل الجغرافي الذي يشكل أهم عناصر قوة الدولة القومية، لارتباط الدولة بالأرض و الاقليم هو ما أكد عليه المفكر " **فريدريك راتزل** " بالقول " **ان الدولة لا تنفصل عن فكرة الاقليم الجغرافي، لارتباط عناصر البيئة الجغرافية و تأثيرها الواضح في صياغة دبلوماسية و استراتيجية الدولة تجاه محيطها الخارجي** "[1]

وكما قال أيضا: **نابليون بونابارت** "**ان معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية**" فروسيا من الناحية الجغرافية تثير الذهول بتنوعها و مساحتها حيث تُعدّ روسيا أكبر دولة في العالم، وتقع في الجزء الشمالي من قارّة أوروبا، وتُغطّي مساحةً إجماليةً تُقدّر بحوالي 17.098.242 كيلومتر مربع، 16.377.742 كيلومتر مربع منها يابسة،

[1]. حنان علي ابراهيم الطائي، **السياسة الروسية اتجاه سوريا 1992_2014.** ط1، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2016، ص 27.

و720.500 كيلومتر ماء، وتتشارك مع أربع عشرة دولةً مُجاورةً لحدودها البريّة، و لا تعد روسيا أكبر الدول الوارثة للاتحاد السوفياتي من حيث المساحة فقط، و انما أكثر الدول الوارثة من ناحية السكان أيضا، فقد بلغ عدد سكان روسيا الحالي حوالي 143.956.060 نسمة، وذلك بتاريخ الرابع من شهر تشرين الثاني لعام 2018 اعتماداً على أحدث التقديرات للأمم المتحدة، أي ما يُعادل 1.89% من مجموع سكان العالم، وتحتل المرتبة التاسعة وفقاً لعدد السكان ضمن قائمة البلدان العالمية، كما تبلُغ الكثافة السكانية في روسيا تسعة أشخاص لكلّ كيلومتر مربّع[1]، ويُشكّل الروس أكثر من أربعة أخماس سكّان روسيا، وبالرغم من ذلك تُعتبر الدولة مُجتمعاً مُتعدّد الأعراق، حيث يوجد فيها أكثر من 120 مجموعة عرقيّة يسكنونها، وأغلب هذه المجموعات تتكوّن من ألف شخص فقط، حيث توجد مجموعة واحدة من هذه المجموعات تضمّ أكثر من مليون شخص، منهم التتار، والأوكرانيون، والشيشان، والأرمن، والبشكيرية، وتشوفاش ، واذ يحدها من الشرق بحر بيرنغ و بحر أخوتسك و بحر اليابان، وهذه البحار الثلاثة تتفرع من المحيط الهادئ. و من الغرب تحدها بيلاروسيا (روسيا البيضاء) و لاتفيا و استوانيا و خليج فلندا و النرويج، بينما يحدها من الشمال بحر بارنتس و بحر كارا و بحر لابتيف و بحر شرق سيبريا و بحر تشوكوتكا، و جميع هذه البحار تتفرع من المحيط المتجمد الشمالي. أما من الجنوب فتحدها الصين و منغوليا و كازخستان و أذربيجان و جورجيا و البحر الأسود. بينما تجاورها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشمالية. و من هنا يتبين الموقع الاستراتيجي لروسيا[2]. و يتراوح مناخ روسيا بين رطب قاري في معظم روسيا الأوروبية، وشبه قطبي شمالي في سيبيريا، و مناخ قارس في القطب الشمالي. الشتاء يتراوح بين بارد على طول ساحل البحر الأسود الى متجمد في سيبيريا، الصيف يتراوح بين دافئ معتدل الى بارد على طول الساحل الشمالي. و تعتبر حالة التجمد السائدة في أغلبية سيبيريا العائق الأعظم أمام التنمية، فضلا عن النشاط البركاني في جزر الكوريل، و البراكين و الزلازل في شبه جزيرة كمتشاتكا.[3]

و يمكن تقسيم روسيا الاتحادية من الناحية الجغرافية الى ثلاث مناطق واسعة، هي:

- روسيا الأوروبية: و تقع في الأراضي الواقعة غرب جبال الأورال.

---

[1]. عنان أبو دولة، **معلومات عامة عن روسيا**، 2019/3/4، على الموقع: http// maudoo3.com . تاريخ الاطلاع،2019/4/5، ص 2.

[2]. ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة**. د م، د ت، ص 20.19.

[3]. لمى مضر جرئ الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 148.147.

- سيبيريا: الممتدة من شرق سلسلة جبال الأورال.
- الشرق الأقصى الروسي: يمتد من نهاية السهوب السيبيرية حتى شواطئ المحيط الهادئ[1].

و تمثل روسيا من وجهة النظر الاستراتيجية كتلة قارية هائلة تتماهى مع الأوراسية نفسها، وبعد استصلاح سيبيريا و تكاملها تطابقت روسيا مع مفهوم **hearthand** الجيوبوليتيكي أي " في القارة ، و قد حدد **ماكيندر** المدى " الأرض المتوسطة " أو " قلب العالم الكبير بأنه " **المحور الجغرافي للتاريخ** " ، و أكد على الأفضلية الاستراتيجية لهذا المحور في السياسة العالمية بأسرها و قدم قانونه الأهم في الصيغة التالية: " **ان من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على hearthand يسيطر على جزيرة العالم و من يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم**" و انطلاقا من أن روسيا الاتحادية في حقيقة الأمر هي قلب الأوراسيا و جناحاها، و تصدق عليها النظرية الأوراسية التي تعد واحدة من النظريات الجيوبولتيكية ذات المصداقية العالية فهي تشكل قلب الأرض الاوسط[2]

الشكل (01): خريطة تبين الامتداد الجغرافي لروسيا

المصدر: https://www.eremnews.com/economy/market

---

[1]. المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2]. خولة بوناب، **تأثير البعد الطاقوي لسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي**،(مذكرة ماجستير علوم سياسية علاقات دولية. جامعة المسيلة)، 2016/2015، ص 21.

المطلب الثاني: المعطى الإقتصادي و الإجتماعي

الفرع الأول: المعطى الإقتصادي :

أثبتت الشواهد التاريخية للعلاقات الدولية، أهمية دور العامل الاقتصادي في تفسير سلوكيات الدول سواء بأبعادها التعاونية أو الصراعية، كما أبرزت نهاية الحرب الباردة، مدى تأثير المشاكل الاقتصادية لدول على أمنها القومي، و شكلت عاملا أساسيا من عوامل انهيار أحد القوة العظمى مثل: الاتحاد السوفياتي سابقا، مما دعم بقوة مكانة المعطى الاقتصادي و دوره في صياغة سياسات الدول الأنية و المستقبلية[1].

و بحديثنا عن الاقتصاد الروسي و بعد مراحل الاصلاحات التي مر بها، و بالذات خلال الثماني السنوات الماضية، و اعتماده قواعد اقتصاد السوق و انشاء قوة شرائية لدى المستهلكين، و توفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي و صغار رجال الأعمال و خفض الضرائب، أن يكون من بين اقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات المحلية و الأجنبية على سواء. ان تسارع وتائر التنمية الاقتصادية في روسيا و تعدد اختصاصات فروعها و ارتباطها مع اقتصاديات دول أسيا و أوروبا، و اتساع النشاط الرأسمال الروسي العام و الخاص خارج حدود البلاد، نقل الاقتصاد الروسي الى مرحلة جديدة من الاندماج و التكامل ضمن الاقتصاد العالمي[2].

و لا ننسى المجال الطاقوي، فروسيا أكبر منتجي الغاز الطبيعي، كما تحتل المرتبة السابعة في احتياطي النفط عالميا و تعتمد أيضا على الطاقة النووية...و لقد كان هذا المجال محل اهتمام القيادة الروسية البوتينية باعتباره أحد ركائز النمو الاقتصادي الواجب الوصول اليه.

الفرع الثاني: المعطى الاجتماعي :

فيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي، تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات، و قد كرس ذلك الدستور حيث جاء في مقدمته ما يلي: " **نحن شعب روسيا الفيدرالية المتعدد القوميات...**" و تعد خامس أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم، كما ينتمي سكانها الى 130

---

[1]. لخضر نويوة، **الاستراتيجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي الطاقة نموذجا (2000 _ 2014)**، (مذكرة ماجستير علوم سياسية علاقات دولية. جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية)، 2015/2014، ص 91.

[2]. لمى مضر الأمارة، نفس المرجع السابق، ص 149.

جماعة عرقية، مختلفة يشكل الروس (روسكي) أربع أخماس السكان أي ما يقارب 130 مليون.[1]

أي أن الروس يشكلون نحو 80 في المئة من اجمالي السكان في البلاد و هو ما يعني الروس ذو سيادة عرقية في وطنهم[2]. أما الخمس المتبقي فينتمي أفراده الى القوميات و أعراف أخرى أهمها: التتر 5 مليون نسمة، الأكرانيون 4 مليون، الشوفاشيون 1,7 مليون، اليهود 1,7 مليون، البشكيريون 1,3 مليون...الخ، ويعيش غالبية السكان الروس في المدن بنسبة تقدر ب 73 بالمئة و أكبر المدن الروسية هي: موسكو، سان بطرسبرغ نيزني، نوفو غورود، نفرسيبرسكي، و باكتر نبرع. أما من حيث الديانة تعتبر روسيا دولة متعددة الأديان، فرغم اقرار الدستور بعلمانية الدولة الا أن المادة 28 تقر بحرية الأديان للجميع حيث تقدر نسبة معتنقي الديانات المختلفة ب: 40 بالمئة حيث يوجد حوالي 9000 طائفة دينية تسيطر عليها الطائفات المسيحية الأرثوذكسية حيث توجد حوالي5000 كنيسة أرثوذكسية تم اعادة فتح وترميم معظمها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي على رأسها كنيسة المسيح المنقذ في موسكو، كما توجد حوالي 150 كنيسة كاثوليكية، في حين يمثل البروتستانت أقلية بـ: 2 مليون بروتستانتي أما الاسلام فيشكل ثاني أكبر ديانة في روسيا بحوالي 19 مليون مسلم و هناك أكثر من 800 مسجد تتمركز معظمها في جمهوريات الاتحاد الروسي[3]

و المسلمة هي: بشكيريا، داغستان، كاباردا بالكاريا، أوسيتيا الشمالية، تترستان أنغوشيا و الشيشان. وتجدر الاشارة الى أزمة الهوية التي تمثل احدى أهم معضلات روسيا القديمة، اذ يظهر دور الخصائص المجتمعية للشعب الروسي بشكل خاص في المراحل الانتقالية و الظروف الأزموية، حتى أصبحت تلك الخصائص فاعلا أساسيا و مرجعا تنبثق منه مصالح روسيا الاتحادية في كافة القطاعات، فتحديد هوية روسيا بكونها دولة أوروبية أم أسيوية شكل أحد أسس التجاذب بين النخب السياسية فيما يخص سياستها الخارجية، مع العلم ان روسيا لديها ما يمكن تسميته بمبدأ " الكفاية " و الذي يقوم على فلسفة وجود مساحة كبيرة من الثقة بالنفس عبر استحضار التطور التاريخي و السياسي لروسيا خلال نصف القرن الماضي بإنقاذها العالم الأوروبي من النازية، و هذا ما يدل على الاستقلالية القومية و الحضارية و السياسية لشعب و الدولة الروسية، ان هذه الذاكرة لازالت حاضرة عند قدامى

---

[1]. قاسم دحمان، **السياسة الخارجية في أسيا الوسطى و القوقاز**، ط1،لبنان: اصدارات اي _ كتب، 2016، ص ص56.

[2]. حنان علي ابراهيم الطائي، نفس المرجع السابق، ص 28

[3]. قاسم دحمان، نفس المرجع السابق ، ص 57

الشيوعيين و التي يتم تلقيها بشكل متتابع للأجيال الروسية مما جعل روسيا تنظر الى الطرف الغربي بنظرة مراجعة وتأمل و بأنها غير مضطرة الى تطبيق التجارب الغربية، رغم تمركز ثقلها السكاني و السياسي في جزئها الغربي الأوروبي، كما تواجه روسيا تحدي أخر في مشكلة الهوية و هو انقسام السلفيين التابعين للكنيسة الأرثوذكسية المتمركزين في جزئها الأوروبي، و ما تقلبات التوجه السياسي الخارجي الروسي بعد 1991 خير دليل على عمق هذا العامل في تحديد سياستها الخارجية، و مع أن روسيا دولة فدرالية بكثير من الولايات ذات الحكم الذاتي غير أن الخطوط الانقسام في تحدي هويتها الحقيقة بدأ أكثر وضوح بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. هذه العوامل بمجملها تملي على روسيا اتخاذ نهج محدد في سياستها الخارجية ليس باعتبارها هدف فحسب، بل كوسيلة لتوحيد الصف الداخلي و منحه هوية سياسية متفردة[1].

و في هذا الصدد تم طرح خمس خصائص أساسية للأمة الروسية و هي:

- وحدة الهوية: و ذلك ومن خلال وصف الشعب الروسي بأنه شعب إمبراطوري.
- الشعب الروسي أمة و احدة: و ذلك لأن لهم أصول و ثقافة مشتركة، حيث ينظر لتشابه الثقافة الاثنية و التاريخ المشترك كميزة أساسية للهوية الوطنية.
- اللغة: حيث يتحدث الشعب الروسي اللغة الروسية بصرف النظر عن أصلهم الاثني .
- العرقية: تشكل العرقية الروسية أساس الهوية المشتركة.
- الأمة الروسية المدنية: ينتمي لها كل من يحمل الجنسية الروسية بغض النظر عن اثنيته[2].

المطلب الثالث: المعطى السياسي و العسكري:

الفرع الأول: المعطى السياسي:

يساعد فهم المعطيات السياسية المتعلقة بالهياكل الرسمية لاتخاذ القرار على فهم كيفية عمل الحكومة و تفاعلها مع المجتمع الروسي، و كذا فهم مدى تأثير هذه المعطيات .

---

[1]. حنان علي ابراهيم الطائي، نفس المرجع السابق، ص 30.

[2]. حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتين**، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2017، ص 20.

1_ المؤسسات الرسمية:

- **السلطة التشريعية و التنفيذية:**

ووفقا لدستور الروسي الصادر عام 1993، يرأس الدولة الروسية حاكم منتخب. و تعد الحكومة أعلى سلطة تنفيذية في الدولة . و تعتبر الجمعية الفدرالية (البرلمان) أعلى سلطة تمثيلية و تشريعية في الدولة. و يتكون البرلمان من مجلسين: المجلس الأعلى _ مجلس الفيدرالية، و المجلس الأدنى _ مجلس الدوما، و يضم مجلس الفيدرالية في عضويته 178 شخصا يمثلون جميع الوحدات الادارية الأساسية بواقع ممثلين اثنين عن كل وحدة (أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية، ثانيهما يمثل السلطة التنفيذية المحلية). وينتخب مجلس الدوما، الذي يضم عضويته 450 نائبا، بنظام القوائم الانتخابية (القوائم الحزبية) مع مزجه بالنظام الفردي لمدة 4 أعوام[1]. و ينتخب الرئيس بالاقتراع المباشر لفترتين متتاليتين مدة لا تقل عن أربع سنوات، و قد جرت الانتخابات في مارس 2012، و يعتبر الرئيس مركز الثقل في النظام السياسي الروسي و محور عملية صنع القرار فيه و يتضح ذلك من السلطات الواسعة النطاق المخولة له بمقتضى دستور 1993. فهو الذي يمثل الدولة في الداخل و الخارج، و هو الذي يحدد الخطوط العريضة و اتجاهات و السياسة الداخلية و الخارجية، و له حق تعيين الوزراء و عزلهم، و أيضا حل الحكومة ككل اذا اقتضى الأمر و غيرها[2]. على الرغم من أن القرارات السياسية الروسية تبدو جماعية الا أن رئيس الدولة هو الذي يتحمل المسؤولية العليا في الدولة، و بغض النظر عن اتساع دائرة صنع القرار أو عدم اتساعها يبقى الرئيس الروسي هو صاحب القرار النهائي، و لقد تميزت السياسة الخارجية الروسية في الحقب الرئاسية التي عرفتها من أول رئيس لها " **بوريس يلتسن**" بعهدتين و من ثم الرئيس " **فلاديمير بوتين**" هو الأخر بعهدتين و بعده " **ديميتري ميدفيدف** " بعهدة و الرئيس الحالي " **بوتين**" بهيمنة شخصية صانع القرار و توجهاته عليها و اضفاء الطابع الشخصي في معظم قرارات الدولة[3]

وهذا ما يظهر جليا من خلال وصول الرئيس الحالي فلاديمير بوتين الى الكرملين حيث مثل القوة الدافعة وراء عودة روسيا إلى الساحة الدولية. في التسعينيات ، لم يكن لروسيا قوة إقليمية باستثناء الاسم ؛ واليوم ، تعيد التأكيد على نفسها كعنصر فاعل عالمي لم يكن لا

---

[1]. حسين بهاز، **محاضرات الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط**. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019/2018، ص 1.

[2]. لمى مضر الأمارة، نفس المرجع السابق، ص 163.162.

[3]. خولة بوناب، نفس المرجع السابق، ص 23.24.

يعكس يقينه كونه جزءًا من نظام عالمي جديد شعورًا بالشرعية التاريخية فحسب ، بل يعكس أيضًا الثقة الموجودة في قدراته[1]

بالإضافة الى السلطة التنفيذية هناك المجلس التنفيذي للحكومة، من اختصاصاته تقديم الميزانية الفيدرالية مجلس الدوما، و تأثيرها مجرد ابداء الآراء لرئيس، و تليها وزارة الخارجية التي تقوم بالعمل علة تطوير الاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية للاتحاد الروسي و معالجة المشاكل العالمية كجهاز تنفيذي يتبع الرئيس الروسي، تليها الاستخبارات الروسية و تعرف بـ F.S.B و هو المسؤول عن أنشطة المخابرات الروسية و التجسس خارج الاتحاد الروسي، و أخيرا الجيش و هو الوريث الشرعي للجيش الأحمر السوفيتي، بدأ تأثيره عندما أبدى الجيش الروسي حالة من السخط و الرفض لسياسة الرئيس الأسبق بوريس يلتسن و مساندته للرئيس بوتين و اعطائه أصواته.

2_ المؤسسات الغير رسمية:

و تضم الأحزاب السياسية حيث تلعب هذه الأخيرة دورا محوريا في توجيه السياسة الروسية، و إن فهم طبيعة النخبة الحاكمة في روسيا يقود الى فهم أعمق يفسر توجهات السياسة الروسية و يساعد الاجابة على السؤال الذي بات مطروحا اليوم بكثرة: لماذا روسيا تتصرف بهذا الشكل؟ أما الأحزاب السياسة فالدستور و القانون الروسي يتيح التعددية الحزبية و في الوقت الحالي حزب روسيا الموحد هو المسيطر، أما جماعات المصالح فتستعمل أشكالا متنوعة من التأييد و التأثير على الرأي العام و قد تؤثر على السياسة الخارجية لدول، وأخيرا الكنيسة الأرثوذكسية الروسية لبطريركية موسكو لها دور هام في تشكيل السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية حيث وجه بطريرك موسكو خطابا لرئيس باراك أوباما يدعو فيه الى عدم التدخل العسكري في الأزمة السورية.[2]

الفرع الثاني: المعطى العسكري: و يقصد بها قدرة الدولة على استخدام قدرتها العسكرية أو التلويح باستخدامها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية[3].

---

[1]. Bobo LO, **Vladimir Poutine et la politique étrangère russe entre aventurisme et réalisme** ?, Juin 2018, Available at : http://www.ifri.org//fr/publication.p1

[2]. حسني عماد حسني العوضي، نفس المرجع السابق، ص 11.14.

[3] . رحماني صفية، **سياق روسيا الخارجية تجاه دول الجوار القريب دراسة حالة: الجمهوريات الاسلامية الخمس 1999 _ 2010**،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية. جامعة الجلفة)، 2017/2016، ص 28.

و من المعروف أن روسيا و ريثت الاتحاد السوفياتي، بمعنى أنها ورثت الجزء الأعظم من الترسانة النووية _ الاستراتيجية السوفياتية التي توصف بأنها ألة عسكرية ذات حجم متضخم للغاية بـ : 90 % من القوات الاستراتيجية النووية، 85 % من قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي، 58 % من قوات الأسلحة التكتيكية النووية، 58 % من القوات البرية، كما تسيطر على 79 % من الصواريخ العابرة للقارت 100 % من الغوصات النووية، و على الرغم من كل ما تمر به روسيا من عوائق و ضائقات اقتصادية و مالية، فإنها تدرك أهمية امتلاك تكنولوجيا عسكرية متقدمة تمكنها من ردع العدو، و من ثم حسم أي موقف بصورة نهائية. و عليه قامت بتخصيص مبالغ طائلة للميزانية الدفاعية، و لقد حاولت الحكومة الروسية تحسين هذا الوضع أكثر، و لاسيما بعد صعود الرئيس فلاديمير بوتين الى دفة الحكم. و بالفعل، فقد تحسن و ضع الجيش الروسي عما كان عليه الحال في بداية التعسينيات[1]

من خلال زيادة 40 % على موازنة الدفاع، و تم تخفيض موازنة الأقاليم 40 % في حين بلغت موازنة المركز 60 %، و تم تخفيض مدة الخدمة الالزامية الى سنة واحدة بعد أن كانت ثلاث سنوات للخدمة في القوات البحرية و سنتين في الخدمة البرية، و تم التعاقد في اختصاصين لتقديم خدمات مؤقتة للجيش[2].

و قد أعلن الرئيس الروسي بوتين في خطابه السنوي أمام مجلس الدوما في مارس 2003 أن هدفه الاستراتيجي اعادة تجهيز و تحديث الجيش و قد سمحت عائدات النفط بتطوير الترسانة العسكرية الروسية في شتى المجالات و مشروع تطوير القوات المسلحة، بما في ذلك نظام دفاعي جوي جديد و بناء حاملات الطائرات بتكلفة 189 مليار دولار[3]

❖ العقيدة العسكرية الروسية:

تقدم العقيدة العسكرية المفهوم الأساسي العام لأمن الدولة المعنية، كما تسعى الى صياغة أهداف و مهام السياسة العسكرية للدولة، و تحديد المصالح ذات الأولوية، وقد صادق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الجمعة 26 ديسمبر 2014 على الصيغة الجديدة للعقيدة

---

[1] . لمى مضر الأمارة، نفس المرجع السابق، ص 160.

[2] . هندة رحمون، السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين: اعادة احياء الدور العالمي،(مذكرة ماستر في العلوم السياسة تخصص علاقات دولية و استراتيجية. جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية)،2017/2016، ص 35

[3] . المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(1). قاسم دحمان، نفس ا

العسكرية الروسية و ضم نص العقيدة كل الأخطار العسكرية المحتملة على روسيا، اقامة و نشر منظومة الدفاع الصاروخي في أوروبا، و التي تقوض الاستقرار العالمي و تنتهك ميزان القوى الصاروخية و النووية القائم و تحقيق عقيدة " الضربة العالمية " و السعي الى نصب الأسلحة في الفضاء و أيضا نشر منظومات أسلحة استراتيجية غير نووية فائقة الدقة.

وإحتوت الوثيقة الجديدة أيضا على 14 خطرًا عسكريا خارجيًا أساسيًا على روسيا، بما في ذلك نشاطات أجهزة الاستخبارات و المنظمات الأجنبية و المخربة، و التهديدات المتصاعدة للتطرف و الارهاب في ظروف عدم كفاية التعاون الدولي في هذا المجال، و أيضا انتشار أسلحة الدمار الشامل و الصواريخ و تقنياته[1].

[1]. قاسم دحمان، نفس المرجع السابق، ص 76.75.74

المبحث الثاني: المرتكزات الخارجية

ترتبط المرتكزات الخارجية بالنسق الدولي و يقصد به مجموعة من الوحدات المترابطة فيما بينها، حيث تتأثر كل واحدة بسلوك الوحدة الأخرى و بالتالي فالتفاعل الذي يحدث داخل النسق ليس تفاعل عشوائي و انما تفاعل نمطي يمكن ملاحظته و تفسيره و التنبؤ به، حيث تتأثر السياسة الخارجية بحالة النسق الدولي، فقد عرف النسق الدولي مرحلة انتقالية من الثنائية القطبية الى نسق دولي يتميز بانفراد دولة واحدة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي[1].

و من هنا يمكن تحليل المستوى الاقليمي و الدولي لسياسة الخارجية الروسية في:

المطلب الأول: البيئة الاقليمية

مع تفكك الاتحاد السوفياتي في أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي، ظهرت للوجود حقيقة جيوسياسية جديدة تمثلت في ظهور عدة دول أعيد ادماجها في خريطة العالم المعاصر، تقع في وسط أسيا و شمالها و كانت منطوية أساسا تحت ظل الدولة السوفياتية السابقة، و بالتالي ظهرت الى الوجود حقيقة تتعلق بالروابط القائمة بين روسيا و دول الاتحاد السوفياتي السابق. فخلال أسابيع محدودة من ديسمبر 1991 تقلص مجال روسيا الأسيوي فجأة بنسبة 20 بالمئة تقريبا، و انخفض عدد السكان الذين كانت روسيا تحكمهم. و مما زاد في الأذى الذي سببته تلك التحولات للزعامة السياسية الروسية الاحساس بأن الامكانات و الثروات الاقتصادية لتلك المناطق قد أصبحت هدفا لمصالح القوى الاقليمية و الدولية التي تملك الامكانات اللازمة لاستثمار تلك الموارد و تطويرها و استغلالها بعد أن كانت في تصرف روسيا وحدها[2].

فسارعت روسيا للاستفادة من الروابط السابقة في علاقاتها مع الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي التي تترابط فيما بينها على المستويات الاقتصادية و الاجتماعية، فضلا عن تداخلها الجغرافي، الأمر الذي يفرض عليه تبني صيغة من صيغ التكامل و الاحتفاظ بشكل و مفهوم خاصين للعلاقة بين هذه الجمهوريات الجديدة. و على هذا الأساس، قامت روسيا بمحاولات لبسط نفوذها في دول الاتحاد السوفياتي السابق، عبر تكثيف جهودها لإبرام مجموعة من الاتفاقيات ذات الصيغة الثنائية، و الجماعية خاصة اتفاقيات الأمن الجماعي، التي تمكن روسيا من السيطرة على حدود الاتحاد السوفياتي السابق، لاسيما أن بعض هذه

---

[1]. هندة رحمون، نفس المرجع السابق، ص 41.

[2]. لمى مضر الأمارة، نفس المرجع السابق، ص 209.

الدول تعتمد اعتمادا كليا على روسيا في مجال الدفاع مثل طاجكستان، فضلا عن اتخاذها مسار أخر لضمان العلاقة الأمنية بينها و بين دول الاتحاد السوفياتي السابق، و هو الأمن القائم على المعاهدات الأمنية الثنائية و لاسيما بعد تعثر الاطار الجماعي؛ فقامت بعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول، و ضمن السعي الروسي عبر العالم عبر المدى الأوسع، نجد من المؤشرات على مستوى الخطاب السياسي الرسمي اشارة **بوتين** خلال؛ استقباله لرؤساء رابطة الدول المستقلة في الكرملين _ بتاريخ 30 نوفمبر 2001، بالقول أن:" **حتى لو كان هناك الكثير من المشكلات في بلدانكم فقد وجدتم من المناسب المجيء الى موسكو لمناقشة حصيلة هذه الأعوام العشرة الأخيرة**".

تأسيسًا مما سبق، يمكن ملاحظ توجه روسيا البارز لتقوية علاقتها بدول المنطقة السوفياتية السابقة، عبر مبدأ الخارج القريب، يمكن و الذي يقترب في مضمونه من مبدأ "**مونرو ـــالأمريكي**" تجاه أمريكا اللاتينية، مما يعطي لروسيا حق التدخل في دول تلك المنطقة المشمولة بهذا المبدأ، حيث قدمت وزارة الخارجية الروسية بصفة علانية ثلاث تحليلات للوضع الداخل جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، و علاقتها بالغرب منها؛ ضرورة اعادة دمج اقتصادات جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق و انشاء قيادة عسكرية مشتركة بين جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق و دور الجيش الروسي في السيطرة على حالات عدم الاستقرار، و استخدامه الحدود القديمة للاتحاد السوفياتي، و التي هي تحت سيطرة جمهوريات مختلفة حيث أكد بريماكوف بوضوح " **أن روسيا لا يمكن أن تكون شريكا أصغر لأي أحد بل هي شريك يعتمد عليه** "[1].

و من بين أبرز الأليات التي اعتمدتها روسيا من قبل هي انشاء " **كومنولث الدول المستقلة**" و كان ذلك في ديسمبر 1991 بين كل من روسيا و بيلاروسيا و أوكرانيا، و تلا ذلك انضمام ثماني جمهوريات أخرى ليصل عدد أعضائه الى احدى عشر دولة، كتكتل اقليمي تواجه به روسيا توسعات الحلف الأطلسي من جهة، و حماية مصالحها الحيوية في المنطقة من جهة أخرى، و منذ تفكك الاتحاد السوفياتي الى غاية اليوم، شكلت منطقة

---

[1]. لخضر نويوة، نفس المرجع السابق، ص 110.

* **مبدأ مونرو الأمريكي**: هو بيان أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو في رسالة سلّمها للكونغرس الأمريكي في 2 ديسمبر 1823م. نادى مبدأ مونرو بضمان استقلال كلِّ دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأوروبي بغرض اضطهادهم، أو التّدخّل في تقرير مصيرهم. ويشير مبدأ مونرو أيضاً إلى أن الأوروبيين الأمريكيّن لا يجوز اعتبارهم رعايا مستعمرات لأي قُوى أوروبية في المستقبل. والقصد من هذا البيان هو أن الولايات المتحدة لن تسمَح بتكوين مستعمرات جديدة في الأمريكيتين، بالإضافة إلى عدم السماح للمستعمرات التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها.

الخارج القريب دائرة الاهتمام بالنسبة الى كل القادة الروس على مدى تعاقبهم، فهي منطقة تحظى باهتمام خاص، و لهذا حاولت موسكو تنفيذ مبادرات التعاون الاقليمية المختلفة سعيا منها للارتكاز على هذه المنطقة من أجل العودة للساحة الدولية كقوى عظمى، و استعادة هيبتها الدولية، فهي تعتبرها بمثابة الحديقة الخلفية[1].

المطلب الثاني: البيئة الدولية:

ان سقوط الاتحاد السوفياتي و هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي عسكريا و اقتصاديا و من ناحية أخرى ظهور أقطاب اقتصادية أخرى كأوروبا و اليابان و الصين و دول شرق أسيا، و نهاية الايديولوجية و تبني الليبيرالية الغربية بشقها السياسي التعددية الحزبية، و شقها الاقتصادي التحول الى اقتصاد السوق و الغاء سيطرة الدولة عليها، حيث رأى صانع القرار الروسي ضرورة التعاون مع الولايات الأمريكية خاصة في القضايا المتعلقة بالمجال الحيوي الروسي كمنطقة الخليج و الشرق الأوسط، و التعاون الدبلوماسي ما بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية خلال بداية التسعينيات[2].

و قد أصبح الحديث اليوم على أن النظام الدولي في طريقه الى " **نظام متعدد الأقطاب** " أو كما يطلق عليه نظام " **اللاقطبية** " بحيث ستسيطر العديد من القوى على هذا النظام و لن تعود لأمريكا الهيمنة على مسار النظام كما كان في السابق، على الرغم أنها ستظل القوة الأكثر فعالية فيه، و في تقرير لها بعنوان: "**الاتجاهات العالمية في2025: تحول العالم**"[3]

ويمكن أن نجمل أهم المتغيرات الدولية و أبرزها فيمايلي :

كما ذكرنا سابقا، تفكك الاتحاد السوفياتي، و الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الفاعل في العلاقات الدولية .

- كما ذكرنا أيضا بروز أقطاب متعددة ذوي قدرات اقتصادية.
- الممارسات الغربية الأمريكية الضاغطة و قطع النفقة النووية مع ايران و الغاء بند أجهزة الطرد المركزي في الصفقة نتيجة لضغوطات أمريكية على الرئيس الروسي يلتسن.

---

[1] . خولة بوناب، نفس المرجع السابق. ص 31.

[2]. هندة رحمون، نفس المرجع السابق. ص 42.

[3]. خولة بوناب، نفس المرجع السابق. ص 29

- ادارة فريق أمريكي للحملة الانتخابية الثنائية لبوريس يلتسن و هذا يعني التدخل في جوهر الشؤون الداخلية.

المراقبة الأمريكية للمنشآت النووية الروسية بسبب عدم كفاية اجراءات الأمان الروسية.

- توسيع حلف شمال الأطلسي شرقا ليضم الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي السابق مما يؤثر في المصالح الروسية و لاسيما في المجال الأمني.
- التدخل الأمريكي في مجال دول الاتحاد السوفياتي سابقا و ذلك بإرسال مستشارين عسكريين أمريكيين الى جورجيا في اطار مكافحة الارهاب[1].

و قد اتبعت روسيا مواقف متوازنة ازاء القضايا الاقليمية و الدولية دون ربط هذه السياسات بالمواقف و السياسة الأمريكية، و توقيع الاتفاقيات مع الدول الأوروبية مثل اتفاقية من أجل السلام مع الناتو و نادي باريس للدائنين و دعمها للحرب على الارهاب مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما أعطها مميزات و برر لها حربها مع الشيشان، و التحرر من القيود الايديولوجية و اتباع سياسة براغماتية و تحول العلاقات من الصراع و التنافس الى الشراكة واحتواء الخلافات مما ضمن لروسيا مصالحها و أمنها و بالتالي ساهم في عودتها كقوى كبرى[2].

من خلال ما تقدم من طرح حول مرتكزات السياسة الخارجية الروسية، من الملاحظ هو تكامل كل من المرتكزات الداخلية بمعطياتها الجيوبوليتيكية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و العسكرية و المرتكزات الخارجية بمتغيراتها الاقليمية (الخارج القريب) و الدولية (الخارج البعيد)، بحيث أدت الى رسم و تبلور سياسة خارجية روسية قائمة وفق هاته المعطيات كلها.

---

[1]. رحماني صفية، نفس المرجع السابق، ص 57.56

[2]. حسني عماد حسني العوضي، نفس المرجع السابق، ص 21

الفصل الثاني

محورية العلاقات الإقتصادية الروسية الأوروبية

وإشكالية الأمن الطاقوي

الفصل الثاني

محورية العلاقات الإقتصادية الروسية الأوروبية و إشكالية الأمن الطاقوي

جاء هذا الفصل لدراسة العلاقات الروسية الأوروبية من الجانب الاقتصادي بأشكاله نظرا لأهمية هذا البعد في هاته العلاقات، و ما يتضمنه من تعاونات اقتصادية بين الطرفين على المستوى التجاري و كذا الاستثماري، كما تناولنا اشكالية الأمن الطاقوي أو الأمن الطاقوي الذي يعتبر ركيزة العلاقات الاقتصادية الروسية الأوروبية، حيث سنتناول مكانة الطاقة في هاته العلاقات و الاحاطة بكل الجوانب التي تستوجب الدراسة. وعليه اعتمدنا في هذا الفصل على مبحثين أساسيين هما :

المبحث الأول: الأمن الطاقوي في صلب العلاقات الروسية الأوروبية

لنتكلم عن الطاقة و التي هي بطاقة رابحة في يد من يمتلكها خاصة في وقتنا هذا مثل روسيا، يجب أيضا أن نتكلم عن مشكل أمن الطاقة و الذي يشكل نقطة ضعف بالنسبة لمن يفتقر اليها أو يعاني نقص منها و يعتمد خارجيا على توفيرها مثل الدول الأوروبية، و في هذا المبحث كما هو مشار اليه من خلال العنوان الأمن الطاقوي في صلب العلاقات الروسية الأوروبية كما نعلم أن العلاقات الروسية الأوروبية ذات البعد الاقتصادي هي علاقات طاقوية بالدرجة الأولى و هذا ما لا نستطيع نكرانه فتعتمد أوروبا بنسبة كبيرة على الغاز و النفط الروسي، و لكي ندرس العلاقة الاقتصادية بينهما و التعاونات المختلفة التجارية و الاستثمارية و كذا التعاون في مجال الطاقة، ارتئينا أنه من الضروري الاشارة الى مفهوم أمن الطاقة عموما وكذا من المنظورين الروسي و الأوروبي ثم سنتطرق لما تمتلكه روسيا من مقومات طاقوية و الى المعضلة الطاقوية الأوروبية لكي يسعنا فهم العلاقة جيدا، لذا قسمنا المبحث الى مطلبين. و قبل ذلك سنحدد مفهوم الأمن الطاقوي.

المطلب الأول: مفهوم أمن الطاقة أو (الأمن الطاقوي):

هو من المفاهيم الأمنية الجديدة التي بدأت تحظى بالاهتمام من الدول الصغيرة والكبرى، وأصبح مفهوم جلياً في استراتيجيات الأمن القومي خاصة للدول الصناعية الكبرى، بل أن تلك الدول أخذت في صياغة استراتيجيات خاصة بقضية أمن الطاقة على المستوى الداخلي والخارجي. وتتنوع تعريفات الدول لمفهوم **"أمن الطاقة"**، والذي يختلف بين وضع الدولة في سوق الطاقة العالمي. وقد ركز المفهوم التقليدي لأمن الطاقة على أمن المعروض من خلال التركيز على توفير الانتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار مناسبة في متناول الجميع، بينما أدى التطور الحديث لمفهوم الأمن والطاقة بعد الحرب الباردة إلى طرح تعريفات جديدة لمفهوم الطاقة تختلف عن المفهوم التقليدي، وطبقاً لذلك تتعدد التعريفات الخاصة بالمفهوم حسب موقع الدولة في سوقها العالمي بين الدول المنتجة والمستوردة، فبالنسبة للدول المصدرة يركز المفهوم على أمن الطلب على مصادرها وأمن العائدات منها، بينما يختلف الأمر بالنسبة للدول المستهلكة حيث تعني أمن الإمدادات، وبالنسبة للشركات التجارية العاملة في مجال سوق الطاقة، يمثل أمن الطاقة لهما وجود نظام استثماري قانوني ومستقر في الدول[1].

و يرجع " **دانيال يورغن** " في مقال له تحت عنوان" **ضمان أمن الطاقة** " المفهوم الى عشية الحرب العالمية الأولى؛ حين اتخذ اللورد ونستون تشرشل قرارا تاريخيا بتحويل تشغيل السفن الحربية البريطانية من الفحم الى النفط. و يعد **تشرشل** أول من طرح تعريفا لمفهوم أمن الطاقة حينما أشار أنه " **يكمن في التنوع و التنوع وحده.**"

و لوكنا في محاولة الجمع بين التعريفات السابقة لقنا ان أمن الطاقة يعني التوازن السليم بين العرض و الطلب على الطاقة، معنى هذا أن ننظر الى أمن الطاقة نظرة تعاونية لا نظر نزاعية. بعبارة أخرى، ان تحقيق أمن الطاقة بين الدول المصدرة و نظيرتها المستوردة ينبغي أن ينطلق من مبدأ لعبة غير صفرية (ربح _ ربح) في علاقات الدول[2].

---

[1]. هاجر محمد أحمد عبد النبي، أمن الطاقة و العلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000_2015)، **المركز الديمقراطي العربي**، 15 يوليو 2016. على الرابط : https://democraticac.de/?p=3401. تاريخ الاطلاع: 2019/02/18، 12.

[2]. محفوظ رسول، أمن الطاقة الروسي الأوروبي: قراءة في نظرية الاعتماد المتبادل، **مركز دراسات الوحدة العربية**، 2017، على الموقع: http://caus.org.lb ، تاريخ الاطلاع: 2019/04/15، ص 2.

1. مفهوم الأمن الطاقوي من المنظور الروسي:

تعرف روسيا أمنها الطاقوي و كما يذهب اليه الباحث بمركز استراتيجية الطاقة بموسكو" **م. بيلوفا** " على أنه: " ليس هناك تعريف وحيد لأمن الطاقة .. لروسيا مثل أي مورد طاقي اخر، أمن الطاقة يدور حول أمن الطلب.. و أسعار طويلة المدى، و التزامات طويلة المدى أيضا.."، و الحقيقة أن أمن الطاقة الروسي يقوم على ضرورة استخراج الكافي من مصادر الطاقة و تصديرها لأسواق الطاقة العالمية، خاصة الأوروبية منها؛ فضلا عن ضرورة التصدير الأمن لإمدادات الطاقة الروسية دون عرقلتها من طرف دول العبور، و بأسعار عالية تحقق أرباح مهمة. زيادة على ضرورة امتلاك التكنولوجيات المناسبة و الضرورية لاستخراج الطاقة، و امتلاك و التحكم في شبكة خطوط نقلها نحو الأسواق الخارجية. ناهيك بضرورة التنويع و خلق توازن سليم في أسواق الطاقة الروسية بما لا يجعل روسيا تابعة لسوق طاقة واحدة.

2 _ مفهوم الأمن الطاقوي من المنظور الأوروبي:

حيث يقوم المفهوم الأوروبي لأمن الطاقة على أمن امدادات الطاقة؛ حيث يتضمن هذا المفهوم تصورا يقوم على ضرورة " استمرارية الامدادات من مصادر موثوقة، و سهلة الوصول اليها، و بأسعار معقولة، و بأثار مقبولة بيئيا".

نستشف من هذا التعريف أربعة عناصر رئيسية تشكل المضمون الحقيقي لمفهوم أمن الطاقة الأوروبي؛ يتعلق أولها باستمرارية توافر موارد الطاقة في السوق من بترول و غاز طبيعي و فحم... و تدفقها بشكل مستديم بلا انقطاع نحو الدول الأوروبية. و يتعلق ثانيها بضمان توفر مصادر طاقة موثوقة من مناطق الانتاج (المتمركزة أساسا في روسيا و منطقة الخليج و شمال افريقيا). و يتعلق ثالثها بضمان أسعار معقولة لمختلف موارد الطاقة خاصة الغاز و النفط (نظرا لشدة الاعتماد عليه). ورابعها بضمان حماية البيئة.

يتضح من خلال المفهومين الروسي والأوروبي لأمن الطاقة أن هناك اتفاقا واضحا بضرورة استمرار تدفق امدادات الطاقة بين الطرفين بصفة دائمة. بيد أن مواطن الخلاف يتمثل بطريقة المثل التي يمكن من خلالها ضمان استمرار هذه الامدادات، و حجمها، و طرق نقلها[1].

[1]. المرجع نفسه، نفس الصفحة.

المطلب الثاني: المقومات الطاقوية الروسية

يعتبر قطاع الطاقة الدعامة الأساسية للأمن القومي الروسي، و أداة تأثير هامة من أدوات السياسة الخارجية الروسية باعتبارها تلعب دورا محوريا في سوق النفط و الطاقة العالمية، فهي تمتلك مصادر هائلة من مصادر الطاقة، خاصة النفط و الغاز الطبيعي، و تنتج حقول النفط في سيبيريا الغربية أكثر من نصف انتاج روسيا من النفط، و هناك حقول أخرى في منطقة الفولجا و الأورال و شمالي القوقاز و حوض تيمان بشورا. و تنتج روسيا أيضا كميات هائلة من الغاز الطبيعي و الفحم. أما الطاقة الكهربائية فتنتج من محطات بخارية (حرارية) و مصادر كهرومائية بالإضافة الى الطاقة النووية[1].

و تمتلك روسيا أكبر مخزون للغاز الطبيعي في العالم بكمية تبلغ 1،7 تريليون قدم مكعب، و هي ثامن دول العالم في احتياطي النفط بحجم يزيد عن 60 بليون برميل[2].

تحتل روسيا الأن المركز الثاني في انتاج النفط (800 مليون طن سنويا) و يستثمر استثمارا أساسيا في الحوض السيبيري الغربي (6،1 مليون كم2) و يبلغ انتاجه ثلاثة أرباع انتاج البلاد، كما أنه يستثمر من حوض تيماتو _ بيجورسكي (350 ألف كم2)، كما يستخرج كذلك و منذ القديم من منطقة شرق بحر الخزر و بمقدار خمس انتاج البلاد. أما الغاز فيرافق البترول موقعا اضافة الى مكامن غازية ضخمة جعلت من روسيا البلد الأول في انتاجه (850 مليار م3 سنويا)، و تكفي الاشارة الى أن أطول أنابيب الغاز و البترول لا تقل عن 200 ألف كم. و تعد روسيا البلد الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية في انتاج الطاقة، و يؤمن النفط و الفحم 68 % من الطاقة المنتجة[3]، و تأكيدا من روسيا على هيمنتها على السوق العالمية للغاز و استغلالا منها لهذه الورقة، طرحت فكرة انشاء " **منتدى الدول المصدرة للغاز**" على غرار "**الأوبك** "، و ذلك بهدف فك الارتباط بين أسعار النفط و أسعار الغاز و كذلك التنسيق بين الدول المصدرة للغاز، و بالفعل تم التوقيع على ميثاق انشاء المنظمة في 23 ديسمبر 2008 و يوجد مقرها في الدوحة و يضم كل من: الجزائر، بوليفيا، مصر، غينيا الاستوائية، ايران، قطر، نيجيريا، روسيا، ترينداد، توباغو، فنزويلا،

---

[1]. موسوعة المعرفة، اقتصاد _ روسيا، على الموقع: http://m.marefa.org / . تاريخ الاطلاع: 2019/1/15.

[2]. عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية**. ط 1، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص 42.

[3]. موسوعة المعرفة، نفس المرجع السابق، ص 2.

بالإضافة الى كزخستان و النرويج بصفة مراقب، كما تم اختيار الروسي " ليونيد يوخانفوسكي " كأول أمين عام للمنظمة و ذلك كتأكيد للدور الروسي في المنظمة الجديدة[1].

الشكل (4): مكانة روسيا في قطاع النفط و الغاز

المصدر : ttps://al-ain.com/article/strategy-octopus-russian-gas-pipes

[1]. خولة بوناب، نفس المرجع السابق، ص62.

* **الأوبك:** تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط في 14 ديسمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط، السعودية، العراق، ايران، الكويت، فنزويلا و بالإضافة الى دول أخرى انضمت فيما بعد و سبب نشأتها مواجهة شركات النفط.

أولا: الشركات الطاقوية الروسية:

تتحكم في انتاج و تصدير النفط و الغاز الروسي أربع شركات عملاقة هي : "**غازبروم**" و "**لوك أويل**" و "**ترانس نفت**" و "**روس نفت**"، بعدما تم تصفية أعمال شركة " **يوكوس** " العملاقة في عام 2003 لصالح شركات النفط الحكومية الروسية على اثر اعتقال رئيسها "**ميخائيل خودركوفسكي**" باتهامات التهرب الضريبي[1].

- **شركة غازبروم:** في عام 1989، أنشئت شركة "**غازبروم** "، أكبر شركة استخراج للغاز الطبيعي وواحدة من أكبر الشركات في العالم، عندما حولت وزارة صناعة الغاز في الاتحاد السوفيتي نفسها الى شركة، مع الحفاظ على سلامة كل أصولها، و في وقت لاحق تمت خصخصة جزء من الشركة، ولكن في الوقت الحالي تسيطر الحكومة الروسية على أغلب أصول الشركة، و تقف على رأس قطاع الطاقة الروسي كنموذج للشركة الرأسمالية ذات النشاط الدولي بإنتاجها الذي يقترب من 20 في المئة من اجمالي الانتاج العالمي للغاز، حيث تضخ **غازبروم** نحو 25 في المئة من مجمل عائدات الضرائب في القطاعات الاقتصادية الروسية و 60% من احتياطي الغاز في روسيا و يعمل فيها نحو 330 ألف شخص[2] .
- **شركة لوك أيل:** هي شركة نفطية روسية رائدة، تلعب دورا هاما في قطاع الطاقة الروسي حيث يقع على عاتقها استخراج 20 في المئة من الانتاج النفطي في البلاد. تملك الشركة ما يقارب 3544 محطة لتوزيع المحروقات، منها 1384 في روسيا 1377 في أمريكا و 833 في رابطة الدول المستقلة و شرق أوروبا، و تمتلك الشركة احتياطات معتبرة فهي كافية لمدة 20 سنة فضلا عن الانتاج الحالي، و يرتكز نشاط شركة " **لوك أويل** " باعتبارها المهيمن على انتاج النفط في داخل روسيا في كل من أقاليم سيبيريا الغربي و اقليم الأورال[3].

---

[1]. دون مؤلف، عودة القطب الروسي... أزمة الفترة الانتقالية، أرشيف اسلام أون لاين، على الموقع: http://archive.isiamonline.net ، تاريخ الاطلاع:2019/04/22، ص 1.

[2]. Kevin Rosner, **GAZPROM AND THE RUSSIAN STATE** : the question is not whether energy and politics are connected but how ? (London : Glabal Market Briefings,2006) ,p9.

[3] . Today s Lukoil, 17/07/2015, avoilable at, http://www.lukoil.com/.05/03/2019, p 2.

الفرع الثاني: سياسة الأمن الطاقوي الروسي

سوف يتم عرض سياسات الطاقة التي تسلكها روسيا لإدارة قطاع النفط داخلياً، كذلك السياسة الخارجية التي تضمن لها تأمين صادراتها من النفط والغاز الطبيعي حيث يمثل "عامل الطاقة" لدى روسيا عنصراً هاماً في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية ، بل أصبحت سياسة الطاقة هي المحدد الرئيسي والأول للسياسات والمبادرات الروسية لأنها تمثل عصب اقتصاد الدولة والدعامة الجوهرية التي أدت إلى تقدمه ونهوضه مرة أخرى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

أولاً: السياسة الداخلية الروسية لأمن الطاقة

اتخذت الدولة سياسة اقتصادية مكنتها من الاستفادة القصوى من مقوماتها ومواردها وإمكانياتها المادية، باعتبارها من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فلقد أحكمت إدارتها لقطاع الطاقة وتوالت عمليات الخصخصة ولكن تحت إشراف وسيطرة الدولة من خلال شركات حكومية مثل "**غاز بروم**" التي تحتكر انتاج وتسويق الغاز وتحصل على الدعم الحكومي، و" **روس نفط"، و"لوك أويل**" إلى أن عاد الوهج الروسي وتنامى الاقتصاد بأكمله وتطورت البنية التحتية، وتوقفت موسكو عن تلقي الإعانات والمساعدات من الولايات المتحدة الامريكية والدول المتقدمة، بالإضافة إلى تحول مجموعة الدول السبع الصناعة إلي مجموعة الثمانية بعد التحاق روسيا بها بسبب تأثيرها الكبير على السوق العالمي للطاقة وإحكام سياستها على ذلك القطاع والعمل على زيادة صادرات روسيا من مصادر الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي بهدف جعل الشركات الروسية أكثر قدرة على المنافسة في الخارج، كما تعتمد دول أوروبا على الطاقة الروسية بشكل رئيسي با وتريد موسكو أن تؤمن صادراتها لتلك الدول بشكل دائم لتمتلك ادوات للسيطرة والتأثير، تستخدم روسيا الطاقة في مواجهة الدول المجاورة من أجل زيادة الأرباح وليس معاقبة تلك الدول، كما أن موسكو يجب أن تقلل من اعتمادها على احتياطاتها لأنها تواجه خطر نفاذ الغاز[1].

ثانياً: سياسة أمن الطاقة الروسية على المستوى الخارجي

[1]. بسمة ماجدة حمزة، استراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي لتأهل الى منزلة القوة العظمى، **افاق سياسية**، العدد 6، جوان 2016، ص 32.

وفي إطار ما سبق، تتبع موسكو إستراتيجية متعددة الأبعاد لزيادة القدرة التنافسية لصادراتها في السوق الأوروبية وإحكام سيطرتها على شبكات النقل والتوزيع للنفط والغاز كما يلي:

- التغلغل في قطاع الطاقة في بعض دول أوروبا، من صفقات تعقدها الشركات الروسية لزيادة النشاط الروسي هنا كمثل الخطوات التي اتخذتها شركة **غازبروم** من أجل شراء شركة **سنتريكا** البريطانية والتي توفر الغاز الطبيعي لملايين المستهلكين والمؤسسات في لندن، كذلك شراء 7% من رأس مال شركة جالب أذربيجا البرتغالية والتي تورد مليارات المترات من الغاز الجزائري إلى أوروبا، هناك مشروعات روسية مشتركة مع أمريكا وأوروبا في مجال الطاقة، كإنشاء مستودع ضخم للغاز الطبيعي في بلجيكا وتصل حصة روسيا فيه لأكثر من 70% ، ومشروع أنبوب نفط **بروجاس _ ألكسندر بوليس** وتمتلك روسا فيه ما يزيد عن 50%، كذلك مشروع أنابيب الطاقة الإيطالي والذي يسير من روسيا إلى جنوبي أوروبا عن طريق البحر الأسود ومشروع يختص بنقل الغاز من موسكو عبر تركيا.
- السعي الدائم لروسيا للتحكم والسيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط في دول آسيا الوسطى والتي تمثل لأوروبا مصدر هام وبديل للطاقة الروسية مستقبلاً وهذا ما يقلق روسيا لذلك تحاول أن تحكم الخناق على دول الاتحاد الأوروبي لتبقى هي المصدر الأول والأساسي لمصادر الطاقة، فنجد هناك مجموعة من الاتفاقيات التي عقدتها روسيا مع دول مثل كازاخستان وتركمانستان للتعاون بشأن استخراج مصادر الطاقة وتصديرها بإتباع تلك الاستراتيجية استطاعت روسيا أن تحكم قبضتها على المصادر الطبيعية للطاقة وأن يكون لها موضع قدم في كل دولة تمتلك مورد هام للطاقة، وأصبحت تمتلك أكثر مما تمتلكه أمريكا وأوروبا والصين مجتمعة وأضحت شبكات خطوط أنابيب النفط مصدر قوة روسيا الاتحادية حاليا. [1]

كما أتبعت شركات النفط والغاز الروسية دبلوماسية تهدف إلى دعم موقف الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي فيما يتعلق بمجال الطاقة على نطاق واسع، وذلك من خلال المشاركة الفعالة في المفاوضات والاتفاقيات الدولية التي تخص قضايا الطاقة وتحقيق التوازن في المصالح بين الدول المصدرة والمستوردة وأيضا الدول التي تنتقل من خلالها الطاقة، مثل أوكرانيا التي تعد المعبر الرئيسي لخطوط نقل الغاز من روسيا إلى أوروبا، عن طريق

[1] Mennal . Allah Diaa Edine, **European Eneray Security et Euro_ Russian Relation**,(master s degree. faculty of economics and political science cairo university). 2014,p79.

المنظمات الدولية، وتطوير التعاون في مجال الطاقة مع دول شرق آسيا، **ومنظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد والأوروبي** والعديد من الدول والمنظمات الدولية الأخرى. وتحاول الشركات الروسية التنسيق دائما مع أكبر أسواق النفط والغاز في العالم وهي **الأوبك، ومنتدى الدول المنتجة والمصدرة للغاز**[1].

المطلب الثالث: المعضلة الطاقوية الأوروبية.

بما أن وضحنا من قبل مفهوم الأمن الطاقوي من المنظور الأوروبي، فسنحاول البحث في هذا المطلب عن الإشكال الذي تعاني منه الدول الأوروبية في قطاع الطاقة، بحيث سنعالج أولا الوضعية الطاقوية لدول الأوروبية.

الفرع الأول: الوضعية الطاقوية الأوروبية

من أجل السعي الحثيث للدول الأوروبية نحو ضمان إمداداتها بالطاقة و ذلك من خلال الدخول في إتفاقيات ثنائية و متعددة الأطراف، و إنشاء مفاوضات متوسطية، يجب الإمعان في الوضعية الطاقوية و التي تتسم بمايلي:

تعتبر الوضعية الطاقوية ضعيفة حيث يظهر هذا الضعف من خلال ثلاث أسباب رئيسية و هي: الاحتياطات الطاقوية المحدودة و نقص أو قلة الانتاج المحلي، ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة و التبعية العالية للاستيراد خاصة ما يتعلق بالوقود المستخرج أو الصلب، هذه الأسباب تشكل تحديات حقيقية لأمن الامدادات. لذا فضمان أمن الامدادات ضروري جدا لتقوية أمن الطاقة الأوروبي[2].

فمثلا في مجال احتياطات النفط نجد أن أغلب الدول الأوروبية لا تملك سوى احتياطات ضئيلة حيث لا تتعدى نسبة هذا المورد المتوفر لها مقارنة بالاحتياطي العالمي 7،1 في المئة و هي نسبة ضئيلة مقارنة بما تستهلك من المورد نفسه، أما الغاز الطبيعي فيعد ثاني مورد من حيث انخفاضه بحيث لا يتجاوز حجم احتياطي 5،3 في المئة من الغاز الطبيعي ، و الفحم لا يتجاوز 7 في المئة من الاحتياطي العالمي لسنة 2000 فهو الأخر يعاني ضعف شديد.

---

(1) . Ibid, p80.

(2). لطفي مزياني، **الأمن الطاقوي الأوروبي و انعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية**، (مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص: دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن. جامعة: باتنة)، 2012/2011، ص 63.

الفرع الثاني: سياسة أمن الطاقة الأوروبية

تزداد أهمية استيراد النفط والغاز من روسيا لدول الاتحاد الأوروبي، وتتنبأ وكالة الطاقة الدولية بأن دول الاتحاد الأوروبي سوف تزيد من استهلاكها لمصادر الطاقة خلال السنوات القادمة وتصل إلى 7% بحلول عام 2030، وأن تلك الزيادة ستصل إلى الضعفين بين عامي 2020 و2030، لذلك ومنذ وقت طويل تحظى قضية الطاقة باهتمام كبير لدى دول أوروبا. فعلى مدى الخمسون عام الماضية كان الاقتصاد الأوروبي يقوى إلى أن أصبح من أقوى اقتصاديات العالم الأمر الذي ينبغي معه زيادة الاعتماد على النفط والغاز كباقي الدول المتقدمة. وبينما كان حوالى نصف الطاقة المستهلكة تنتج في تلك الدول، إلا أن النصف الأخر كان يتم استيراده من الخارج نتيجة لعدم وجود قدرة انتاجية، لم يعد أمن الطاقة أمر اقتصادي بحت بالنسبة لأوروبا لا سيما وهى في وهج قوتها الاقتصادية، فالتنويع أصبح حالة إيديولوجية متكاملة تتفق والمفهوم السياسي السائد، لأن ذلك سيساهم في تحقيق الاستقلالية والحد من مخاطر نشوء أي تهديد استغلالي، خصوصاً إذا تطور التباين السياسي والإيديولوجي القائم إلى نزاع ذو طابع أكثر خطورة، هذا الأمر ترغب بتبنّيه كافة الدول التي استقلّت عن الفلك السوفييتي السابق ابتداء من البلطيق، مروراً بالبلقان ووسط أوروبا، وعندما نتطرق للحديث عن الناحية الاقتصادية نجد أن معظم دول أوروبا ترغب في تحويل مصادر الطاقة بشكل دائم إلى الطاقة النووية وتعزيز بناء محطات الطاقة النووية، لما لذلك من أثر إيجابي في التخفيف من حدة الاعتماد على استيراد المواد الخام من الدول الأخرى الغير مستقرة، كما أن مسألة بناء المحطات النووية قد أصبحت في الوقت المعاصر على درجة كبيرة من التطور والتقنية، ما يجعلها آمنة إلى أكثر الحدود الممكنة، وقادرة أيضاً على تطوير الاقتصاد القومي لتلك الدول[1]

يتحدد الهدف الأول لسياسة الطاقة في دول أوروبا، وهو العمل من أجل تأمين مصادر مستمرة ومستقرّة تضمن وصول جميع وسائل إنتاج الطاقة من نفط وغاز وغيرهما لجميع المواطنين دون استثناء، مع مراعاة الشروط البيئية وتوفير الأمن اللازم للقارة الأوروبية، تحقيق الأمن يتطلب العمل على زيادة القدرة التنافسية لتلك الدول، والحد من اعتمادها على استيراد النفط والغاز الطبيعي من الأسواق الخارجية بكميات متزايدة يوماً بعد يوم، وذلك رغم محاولاتها المستديمة للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة إلا أن الوقود الأحفوري يشكل

[1] . خولة بوناب، نفس المرجع سابق. ص 85.86.

ما لا يقل عن 80% من استهلاك العالم للطاقة، ويمثل أمن الطاقة لأوروبا **"أمن الإمداد والتمويل"** حيث يختلف معنى أمن الطاقة من دولة لأخرى حسب حاجتها ومدى توافر تلك الموارد لديها ومدى اعتماد الدول الأخرى على مواردها، واتسع المفهوم لدول الاتحاد ليشمل التموين بأسعار معقولة، وتزداد أهمية المفهوم كلما أدركت تلك الدول أن روسيا دولة مصدرة غير مضمونة حيث أنها تستخدم موارد الطاقة كورقة ضغط لتحقق أهدافها السياسية من خلالها ومن ثم تهدد بقطع إمدادات الطاقة عن الدول التي تعارضها كذلك تهدد برفع الأسعار والسيطرة الكاملة على البنى التحتية مثل ما حدث بشأن قضية أوكرانيا وذلك على الرغم من أن السوق الأوروبية تمثل أكثر من 70% من صادرات روسيا للطاقة[1].

و بسبب قوانين البيئة والنمو الاقتصادي ارتفع استهلاك أوروبا من الغاز مع انخفاض الإنتاج الأوروبي والناتج بشكل أساسي من انخفاض إنتاج هولندا وبريطانيا، ومع ارتفاع أسعار الفحم بشكل كبير مقابل انخفاض نسبي في أسعار الغاز جعل الغاز منافساً قوياً في تشغيل محطات الكهرباء، ووجب على أوروبا اتخاذ التدابير اللازمة لتعايش مع الوضع[2]

---

[1]. المفوضية الأوروبية و الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، **تقرير مشترك موجه للبرلمان و المجلس الأوروبي و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق**، بروكسل، 2015، ص 13.

[2]. وضاح ألطه، استراتيجية الأخطبوط، 2018/09/20، على الموقع: ttps://al-ain.com/article/strategy-octopus-russian-gas-pipes. تاريخ الاطلاع: 2019/05/01، ص 10.

المبحث الثاني: التقاطع المصلحي الاقتصادي الروسي الأوروبي

اقتنعت روسيا منذ بداية الألفية الثالثة أن الرؤية الاستراتيجية للعالم قد تغيرت من التعامل بمنطق الاتحاد السوفيتي السابق المعتمد على القدرات العسكرية و الرقعة الجغرافية المترامية الأطراف و التعدد السكاني الكبير الى التعامل بمنطق الدولة الكبرى التي تعتمد على منطق القوة الاقتصادية و التنافس على الأسواق الكبرى في العالم على غرار الولايات المتحدة. فقد استطاعت روسيا خاصة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين العودة الى الساحة الدولية من بوابة الاقتصاد الذي أصبح يمثل أحد أهم الأجزاء في ثلاثية المعادلة الروسية القائمة على القوة العسكرية و القوة الاقتصادية و القوة العلمية[1]، و شكلت العديد من العلاقات عبر العالم خاصة في المجال الاقتصادي، منها ما نعرج له في دراستنا هذه حول علاقاتها مع أوروبا أو بالأحرى الاتحاد الأوروبي ذات البعد الاقتصادي لكلا الطرفين.

المطلب الأول: التعاون في مجال الطاقة

لنتحدث عن التعاون الاقتصادي و خاصة في مجال الطاقة بين روسيا و أوروبا يجب أولا أن نتحدث عن:

اتفاقية الشراكة الروسية الأوروبية: أو ما تسمى أيضا " **الشراكة و التعاون الاستراتيجية**" أقره المجلس الأوروبي في كورفو في حزيران/ يونيو 1994 بعد مفاوضات صعبة؛ و في تموز/يوليو 1995، وقعت روسيا على اتفاقية مع دول الاتحاد الأوروبي تضمنت تسهيلات تجارية كبيرة للسلع الروسية للوصول الى الأسواق الأوروبية، و بالعودة الى اتفاق الشراكة فقد تضمن 112 مادة، و 10 ملاحق، بالإضافة الى بروتكولين و اعلان مشترك، مؤلف من 187 صفحة. و يهدف الاتفاق الى توطيد العلاقات الاقتصادية مع روسيا و الاتفاقية ووضعت موضع التنفيذ رسميا عام 1997 حيث تم العمل بها بشكل متواصل لعشر سنوات و من ثم باتت تخضع لتجديد السنوي منذ عام 2007 و لاتزال الاتفاقية تشكل أساسا شرعيا للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي و روسيا حتى يتم استبدالها باتفاقية جديدة[2].

---

[1]. عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية الروسية...و العمق الاستراتيجي المتبادل، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية**، العدد رقم: 11، جانفي 2014، ص 93,92.

[2]. حسين طلال مقلد، روسيا و الاتحاد الأوروبي..عوائق الشراكة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد رقم: 25، جويلية 2013، ص 126.

تمثل الطاقة الروسية مصدرا مهما لمنظومة الاتحاد الأوروبي، بالنظر الى الاحصائيات المتعلقة بواردات الطاقة الروسية للاتحاد الأوروبي، يلاحظ ارتفاع نسبتها في السنوات العشر الأخيرة، اذ مثلت ما نسبته 47،29 % عام 2012[1].

الشكل (5): نسبة اعتماد بعض البلدان الأوروبية على روسيا في الطاقة

البلد	النسبة%
بلغاريا	%100
فنلندا	%100
سلوفاكيا	%98
اليونان	%72
جمهورية التشيك	%72
المجر	%67
تركيا	%66
النمسا	%63
بولندا	%45
ألمانيا	%43
ايطاليا	%31
رومانيا	%30
فرنسا	%18
هولندا	%06

الجدول من اعداد الطالبة المصدر : http:// m .marefa.org

كما هو موضح في الجدول النسب المئوية لاعتماد الدول الأوروبية على الطاقة الروسية فمنها دول هي في تبعية نسبية لروسيا في الطاقة و دول هي في تبعية مطلقة كما هو واضح.

[1]. أحمد قاسم حسين، العلاقات الروسية _ الأوروبية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون و صراع المصالح، **مجلة سياسات عربية**، العدد رقم: 23، نوفمبر 2016، ص 60.

و تعود هذه العلاقات الوطيدة في مجال الطاقة الى سبعينيات القرن الماضي، فقد تم الاتفاق بين مجموعة من الدول الأوروبية (النمسا، و المانيا، و فرنسا، و ايطاليا) و الاتحاد السوفياتي على ما عرف باتفاق التعويضات Compensation Agreements، اذ ظهرت رغبة لدى الاتحاد السوفياتي في التوجه الى بناء علاقات مع دول أوروبا الغربية لحاجته الى رأس المال و التكنولوجيا الغربية من معدات و تجهيزات مختلفة، خاصة في حقل الطاقة، لتطوير استخراج الطاقة في منطقة سيبيريا. بموجب اتفاق التعويضات تقوم دول أوروبا الغربية بالتمويل وارسال التكنولوجيا المتطورة للاتحاد السوفياتي، مقابل تزويد الاتحاد السوفياتي تلك الدول بالطاقة، و قد كانت النمسا قد وقعت أول اتفاق مع الاتحاد السوفياتي في هذا المجال عام 1968، و من ثم قامت كل من ايطاليا و فرنسا و ألمانيا الغربية بتوقيع اتفاق مماثل. بموجب هذا الاتفاق تم تزويد أوروبا الغربية ب 5،11 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي عام 1976، و ارتفع ليصل الى 34 مليون متر مكعب عام 1985[1]، حيث ثلثا الغاز الطبيعي المستهلك في الاتحاد الأوروبي تقريبا مستورد، في حين تؤمن روسيا ربع الاستهلاك الأوروبي من الغاز، أي نحو 200 مليون متر مكعب الى ألمانيا و ايطاليا، خصوصا مع انتاج حقول الغاز في بحر الشمال، الذي تتقاسم الانتاج فيه مصالح نرويجية و بريطانية.[2] وقد ظهرت محاولات أوروبية عديدة لخلق سياسة أوروبية موحدة في مجال الطاقة مع موسكو، ففي أيلول/ سبتمبر 2000 كانت "**خطة برودي**"، و التي طرحها رئيس المفوضية الأوروبية أنذاك "**رومانو برودي**، تهدف الى تعزيز الحوار مع روسيا في مجال الطاقة و العمل على تنسيق سياسات أعمق في هذا الجانب, و قد شهدت العلاقات الروسية الأوروبية عامة تطورا ملحوظا بعد عام 2000، فقادت الحوارات مع موسكو الى انفراج العديد من الملفات منها انضمامها الى منظمة التجارة الدولية، و التصديق على اتفاقية طوكيو عام 2004 التي دخلت حيز التنفيذ عام 2005. في مجال الطاقة، طرح الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة مشروع نظام المراقبة لإمدادات النفط و الغاز، و ذلك تصميم هيكل تشريعي متماسك ضمن الجماعة الأوروبية لمراقبة فعالية توريد الطاقة و كفاءته، ما يؤدي الى ربط روسيا بهذا النظام وتعزيز الشفافية و الأمن في امدادات الطاقة[3].

---

[1]. Central Intelligence agency, « **Urss : compensation agreements in the trade with the west** »,(November 1978), p2, at : http//bit.ly/2h4u2i6.

[2]. حسين طلال مقلد، نفس المرجع السابق، ص 129.

[3]. أحمد قاسم حسين، نفس المرجع السابق، ص 61.

و بالرجوع الى الفترة الممتدة من 1999 الى 2005 أصبحت الطاقة تمثل ثلثي الواردات الأوربية من روسيا، و بالتالي فان هذه الأخيرة هي أول مزود للاتحاد الأوروبي بالطاقة، البترول بنسبة 8،19 في المئة، و الغاز الطبيعي بنسبة 41 في المئة[1] ، و يتوقع أن تصل اجمالي الطاقة التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي من روسيا الى 70 في المئة في 2030[2]، و هناك دول أوروبية أعضاء في الاتحاد البعض في تبعية شبه مطلقة والبعض الأخر في تبعية مطلقة للموارد الطاقوية الروسية، خاصة الغاز الطبيعي مع شركة "**غازبروم**" فمثلا تستورد ألمانيا 9،44 في المئة، بولونيا 2،50 في المئة، المجر 4،63 في المئة، جمهورية التشيك 8،80 في المئة، و اليونان 8،86 في المئة، أما فلندا و سلوفاكيا تستوردان نسبة 100 في المئة من حاجياتها من الغاز الطبيعي[3]. الجدير بالذكر أن العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة لم تخرج من نطاق الاعتماد المتبادل Interdependency ذلك أن ما نسبته 14 في المئة من اجمالي 15490 كيلومترا من أنابيب الغاز الروسي في حاجة الى استبدال، كما أن 80 في المئة منها تحتاج الى الصيانة و الحماية بصفة دورية. ووفقا لتقديرات موسكو، فان هذا يعني أنها تحتاج 480 الى 600 مليار دولار أمريكي للاستثمار في هذا المجال، الأمر الذي يقود الى حاجة موسكو الى التكنولوجيا و التمويل الأوروبي، و يقوم الاتحاد الأوروبي بتغطية الطلب الروسي على صيانة شبكة نقل الطاقة لضعف امكانيات موسكو في هذا المجال مقابل ضمان استمرار تدفقات الطاقة لدول الاتحاد. تتعاظم الأهمية الجيو– استراتيجية للمحروقات الروسية عندما نعرف أن الاحتياطات النرويجية من المحروقات هي في تناقص مستمر، في حين تبقى الاحتياطات الروسية معتبرة. و هنا، تشير المعطيات أن احتياطات البترول و الغاز التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي ستستمر على المدى الطويل، أي ما بين 50 و 100 عام القادمة، في حين سيستمر احتياطي الصلب الى أكثر من قرنيين من الزمن [4].

❖ شبكات الغاز الطبيعي الروسية نحو أوروبا:

و يتم نقل الغاز الروسي الى أوروبا عبر مجموعة من الخطوط (الأنابيب) و هي كالتالي :

---

[1]. خولة بوناب، نفس المرجع السابق، ص 115.

[2]. عاطف معتمد عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 45.

[3]. خولة بوناب، نفس المرجع السابق، ص 115.

[4]. أحمد قاسم حسين، نفس المرجع السابق، ص 62.

حيث كانت تعتمد روسيا على تجهيز أوروبا عن طريق أنبوب غاز "يامال" يمر عبر بولندا وآخر يمر عبر أوكرانيا، ولأسباب استراتيجية وجيوسياسية مع البلدين قامت روسيا بالاعتماد على ثلاثة خطوط رئيسية (الأول خط مزدوج): هما

الشكل (6): شبكات الغاز الطبيعي من روسيا الى أوروبا

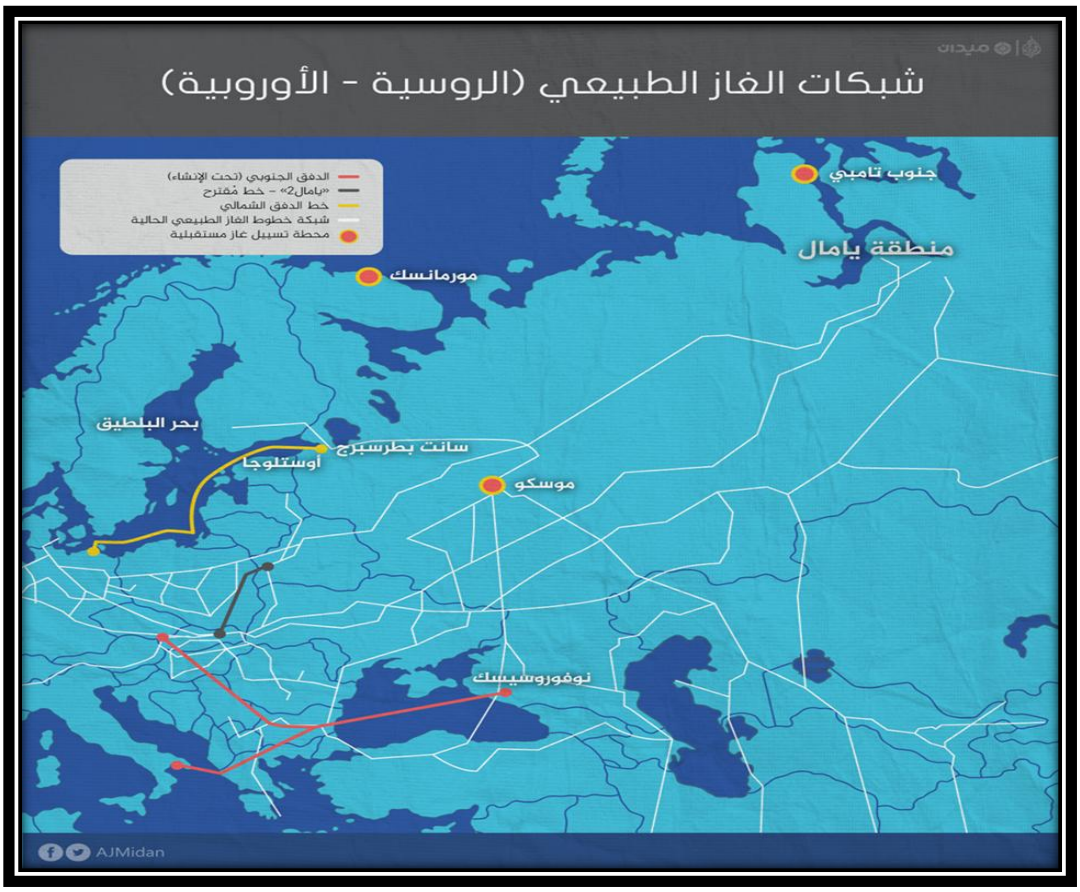

المصدر : https://midan.aljazeera.net/reality/politics/

- **المجرى الشمالي"1"Nord Stream** "

ويمتد من الأراضي الروسية إلى مدينة "كرايفسفالت" الألمانية تحت بحر البلطيق بطول 1224كم وقطر 1.22 متر. وهذا الأنبوب يعمل، حيث افتتح رسمياً منذ عام 2011[1]

[1]. وضاح ألطه، نفس المرجع السابق، ص 5.

- **المجرى الشمالي 2"Nord Stream2"**

وهو مسار ثانٍ موازٍ للمسار الأول بطول 1200 كم ويصل إلى المدينة الألمانية نفسها، ولا يزال هذا المجرى تحت الإنشاء. من المؤمل الانتهاء منه نهاية عام 2019.

تبلغ طاقة المسارين الكلية 110 مليارات متر مكعب سنوياً، وهناك شراكة أوروبية ألمانية روسية لبناء وإدارة المسارين (شركة منفصلة لكل مسار)

- **المجرى الجنوبي"South Stream":**

أعلنت فكرة المجرى الجنوبي في منتصف عام 2007، وتم إلغاء المشروع من قبل روسيا في 2014، وكان من المفترض أن يمر تحت البحر الأسود إلى بلغاريا وصربيا وهنغاريا وسلوفينيا ومن ثم النمسا.. جاء الإلغاء الروسي بعد عقبات من بلغاريا ومن الاتحاد الأوروبي على أساس أن المشروع لا يتسق مع قوانين الطاقة الأوروبية.

- **المجرى الأزرق (أو المجرى التركي):** هو مشروع أنبوب غاز بديل لخط غاز "المجرى الجنوبي"، علماً أنه لا يحقق أهداف أنبوب "المجرى الجنوبي" نفسها.

و اتفاقية إنشاء الخط بين روسيا وتركيا بدأ العمل بها. و يبلغ طول الخط 1090 كم، وبدأ العمل به في 2017 ومن المتوقع الانتهاء منه في الربع الرابع من 2019[1].

و للإشارة أنه لطالما كانت أوكرانيا البلد الرئيسي الذي تمر عبره الأنابيب التي تمد أوروبا بالغاز الروسي، حيث أن أكثر من 80 في المئة من واردات أوروبا الغازية من روسيا في السنوات الأولى للألفية الثانية كانت تعبر من الأراضي الأوكرانية، لكن بتأزم الأوضاع بين موسكو و كييف عمدت روسيا عام 2011 في شراكة مع ألمانيا الى بناء خط أنابيب بحري " نورث ستريم " يمر عبر بحر الشمال و يسمح بتوريد 55 مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنويا الى ألمانيا مباشرة، كما سبق أن اقترحت روسيا بناء أربعة خطوط أنابيب جديدة على مسافة 300،2 كيلومتر تمر عبر البحر الأسود و بلغاريا، و من ثم تصل الى البلدان الأوروبية، و حمل هذا المشروع اسم " ساوث ستريم"[2] كما تحدثنا عليهم مسبقا.

---

[1]. المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2]. فارشا كودوفايور ، جريج إيفريت، أنابيب الغاز الروسية الى أوروبا،2019/04/19، **مجلة فورين بوليسي**، على الموقع: http://natourcenter.com. تاريخ الاطلاع: 2019/05/05، ص 2.

الشكل (7): خريطة توضح مسار السيل التركي

المصدر : https://www.google.com/search?q

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي التجاري و الاستثماري

ان سياسة التعاون الروسي _ الأوروبي تقوم على أساس التعاون الرابح للجانبين، و ليس على أساس التعاون المساوي لصفر، و هذا ما قد يميزها عن عدد كبير من دول الكومنولث الأخرى.[1]

يعد الاتحاد الأوروبي من الشركاء الاقتصاديين و التجاريين الكبار لروسيا، حيث تبلغ حصته في التجارة الخارجية الروسية نحو 50%. و نلاحظ هنا أن موارد الطاقة تمثل البؤرة الرئيسية للعلاقات بين الطرفين بشكل عام، فحوالي 36 % من الغاز المستورد، و 31 من المائة من

[1]. حسين طلال مقلد، نفس المرجع السابق، ص 149.

النفط، و 30 % من الفحم يذهب الى بلدان الاتحاد الأوروبي من روسيا. و تصدر روسيا، بدورها، الى بلدان الاتحاد الأوروبي حوالي 80% من اجمالي صادراتها النفطية، و 70 % من اجمالي صادراتها من الغاز، و 50 % من اجمالي صادراتها من الفحم. و بهذا الشكل يوفر التعاون مع الاتحاد الأوروبي ايرادات معتبرة في خزينة الدولة الروسية. و تحتل روسيا حاليا المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية و الصين في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بحصة تعادل 7 % في صادراته و 11 % في ارادته[1]، و تغطي معادلة الطاقة في مقابل الآلات و الماكينات على علاقات الطرفين. فروسيا تصدر ما بين 85 و 90 % من انتاجها من النفط و الغاز الطبيعي الى أوروبا، و تستورد نحو 65 % من الماكينات و الآلات من الاتحاد الأوروبي و تشتري روسيا معدات من الاتحاد الأوروبي تتجاوز قيمتها 50 بليون يورو ثلثها من السيارات و الشاحنات. و تكشف البيانات أن روسيا تستورد سنويا ما قيمته أربعة بلايين يورو من الطائرات المدنية و القطارات و محركاتها. كما تعتمد كثيرا على أوروبا في مجال تقنيات الاتصالات و التكنولوجيا المتقدمة[2]، و تبقى المصلحة الاقتصادية المتبادلة فوق كل اعتبار و هذا ما أكدته الأزمات التي مر بها كلا الطرفين، و لقد أبرزت الحرب الجورجية الروسية أهمية المصالح الاقتصادية بين روسيا و الاتحاد الأوروبي، و قال وزير الخارجية الفنلندي "**ألكسندر ستوب**": " روسيا تحتاج الى أسواقنا الحيوية و نحن نحتاج الى النفط الروسي "، فبرغم من هذه الحرب، فقد استمر التعاون الروسي الأوروبي في المجالات الاقتصادية و التعليم و الطاقة. و يقول دبلوماسي أوروبي " ان الاتحاد لا يربط تطور علاقاته مع روسيا بالنزاع في القوقاز، و ينظر الى النزاع نظرة واقعية، و هو يقف موقفا واقعيا بالنسبة الى النزاع الجورجي – الأوسيتي الجنوبي"

إن صياغة استراتيجية أوروبية تجاه روسيا، تأخذ في الاعتبار توجهات الاستراتيجية الروسية، مثل مساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

---

[1]. جريدة الرائد، روسيا و الاتحاد الأوروبي.. مسيرة علاقات معقدة، 2013/12/29، على الموقع: http://elraaed.com. تاريخ الاطلاع: 2019/02/10، ص 2.

[2]. سامر الياس، روسيا و أوروبا لصوغ علاقات اقتصادية مختلفة، 06 يونيو 2016، على الموقع: www .alhayat.com. تاريخ الاطلاع: 2019/02/11، ص 3.

و تكوين سوق مشتركة للطاقة بين الجانبين، تشرف عليها لجنة دائمة تعنى بشؤون الطاقة، و تربط بينهما بعلاقة اتحادية تمهد الى تعزيز تقاربهما السياسي و الاقتصادي[1].

و في ما يخص التبادل التجاري بين الطرفين، فقد أفاد مندوب روسيا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي **فلاديمير تشيجوف** بأن التبادل التجاري بين روسيا و الاتحاد الأوروبي ازداد حجما بنسبة 5،21 % خلال عام واحد و قال الدبلوماسي في حديث لصحيفة " **ازفيستيا** ": " منذ بداية عام 2017 شهد التبادل التجاري بين روسيا و دول الاتحاد الأوروبي توجها نحو الديناميكي قد استقر في العام الحالي. لذا، وفقا لإحصاءاتنا على أساس نتائج الأرباع الثلاثة لعام 2018، فقد ازداد التبادل التجاري بين روسيا و الاتحاد الأوروبي حجما بنسبة 5،21 % خلال عام واحد، و ذلك في حين ازداد حجم الصادرات الروسية بنسبة 29 % و حجم الواردات بنسبة 7،4 %.[2]

و على حد قول المندوب الروسي المذكور، فان العوامل التي كانت وراء التطور الايجابي تضم زيادة أسعار السلع حاملات الطائرات التي تشكل أساسا للصادرات الروسية الى الاتحاد الأوروبي بالإضافة الى التقلبات في أسعار العملات. ان النمو الحالي هو أساسا عبارة عن عملية انتعاش، و قال أيضا و رغم أن حجم تجارة روسيا المتبادلة مع عدد من دول الاتحاد الأوروبي من أمثال البرتغال و ايرلندا و قبرص و الدنمارك و رومانيا قد فاق مؤشرات عام 2012[3]. و تقدر حاجة أوروبا الى الغاز خلال عام 2019 بما يزيد على حاجتها في العام الماضي ب 5 مليارات متر مكعب؛ و كانت أوروبا خلال نصف القرن الأخير تحصل على كميات كبيرة من الغاز من هولندا. الا أن هولندا صارت تقلل انتاج الغاز في الفترة الأخيرة بسبب خطر حدوث الزلازل نتيجة سحب الغاز من بطون الأرض فمثلا، تضطر هولندا الى خفض انتاج حقل غرونينغين للغاز من 53 مليار متر مكعب في عام 2009 الى 12 مليار متر مكعب في السنة بحلول عام 2022، و كانت النتيجة أن هولندا لم تعد قادرة على سد حاجتها الى الغاز، فاضطرت الى استيراد الغاز، و تعتبر النرويج ثاني أكبر مورد للغاز لأوروبا بعد روسيا، و لكن حقول الغاز النرويجية تسير الى النضوب باستثناء حقل " ترول" الذي يستطيع أن ينتج 35 مليار متر مكعب من الغاز في السنة و لكنه لا يستطيع

---

[1]. حسين طلال مقلد، نفس المرجع السابق، ص 150.

[2]. وكالة أنباء سبوتنيك عربي، زيادة حجم التبادل التجاري بين روسيا و الاتحاد الأوروبي بنسبة 21،5%، 2018/12/27،على الموقع: http://arabic.Sputniknews.com. تاريخ الاطلاع: 2019/03/29، ص 1.

[3]. المرجع نفسه، نفس الصفحة.

أن يزيد الانتاج لمحدودية سعة الأنابيب التي يضخ عبرها الغاز النرويجي الى دول الاتحاد الأوروبي، و تعتبر الجزائر ثالث أهم مورد للغاز لأوروبا بعد روسيا و النرويج، و لكن الجزائر حذرت مستوردي غازها مؤخرا من أنها قد تتوقف عن تصدير الغاز بشكل كامل بسبب ارتفاع الطلب المحلي كما أشارت الى ذلك جريدة الكترونية روسية، و هكذا لا ترى أوروبا مفرا من استيراد المزيد من الغاز من روسيا في حال وافقت الأخيرة على ذلك[1].

وفي ما يتعلق بالتعاون الاستثماري فإن 70 % من الاستثمارات الأجنبية المتراكمة في الاقتصاد الروسي تعود إلى دول أوروبا. لكن هذه الاستثمارات تعاني من الخلل. أما الاستثمارات المباشرة الأوروبية في الاقتصاد الروسي، فتمثل 20 % تقريبا من إجمالي الاستثمارات الأوروبية في روسيا، وتتجه نحو الصناعة الغذائية وصناعة السيارات وتجارة التجزئة، والمشاركة في البنى التحتية لمشروعات المواد الخام واستخراج النفط. والملاحظ أن عدداً محدوداً من شركات دول الاتحاد الاوروبي توظف مواردها في روسيا، صناعات تصدر منتجاتها إلى الخارج وبالرغم من هذا الاختلال في هيكل التجارة الخارجية والاستثمارات بين روسيا والاتحاد الأوروبي، فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين تبدو أكثر ديناميكية[2].

❖ العلاقات الروسية الاقتصادية ببعض الدول الأوروبية:

1 _ مع ايطاليا: المستوى العام للعلاقات الاقتصادية بين إيطاليا وروسيا لا يزال جيداً، رغم أنه سجّل انخفاضاً ملحوظاً في التبادلات التجارية ابتداءً من عام 2014، مردّه بصورة أساسية إلى المرحلة السلبية التي يجتازها الاقتصاد الروسي مع انخفاض أسعار النفط ومشتقاته وانخفاض قيمة "الروبل" والحصار الذي تعرّضت له حركة التبادل التجاري عقب تدهور الأوضاع في "أوكرانيا". بلغت قيمة التبادل بين البلدين 21 مليار يورو عام 2015، فسجّلت انخفاضاً بارزاً بالمقارنة مع 26,8 مليار يورو عام 2014. في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2016 سجّلت حركة التبادل التجاري انخفاضاً قدره 19,1% بالمقارنة مع الفترة عينها من عام 2015 بلغت قيمة انخفاض الصادرات الإيطالية 13,9% والواردات 21,4% مع عجز تجاري لإيطاليا قدره 1,4 مليارات يورو. تعمل على الأراضي الروسية

---

[1]. وكالة أنباء سبوتنيك عربي، الغاز الروسي يحتل أوروبا، 2019/01/26، على الموقع: http://arabic.sputniknews.com. تاريخ الاطلاع: 2019/04/22، ص 2.

[2]. هاجر محمد أحمد عبد النبي، نفس المرجع السابق، ص 15.

حوالي 400 شركة إيطالية. القطاعات الأكثر نشاطاً في ما يتعلّق بصادراتنا هي الآلات والأجهزة الميكانيكية، الأنسجة، قطع الأثاث، المواد البلاستيكية والمنتجات الصيدلية. العلاقات الثنائية متينة للغاية في قطاع الطاقة، تُعتبَر روسيا بصورة إجمالية المزوّد الأساسي لإيطاليا بالطاقة تستورد بالفعل 20% من حاجاتها النفطية و47% من الغاز الطبيعي الذي تحتاج إليه. شركات "إيني"، إينيل"، "سايبيم" و"أنسالدو إينيردجيا". الاستثمارات الروسية في إيطاليا بلغت هي أيضاً حجماً كبيراً، إذ بلغ مقدارها العام 2,3 مليار دولار سنة 2015، على وجه الخصوص في قطاعَي الطاقة والتعدين[1]

2 _ مع ألمانيا: تتسم السياسة الروسية _ الأوروبية بالتنافسية النفعية على الرغم من الصراع التاريخي المشهود لتلك العلاقات، بدون شك حيث قفز التبادل التجاري في الفترة الأخيرة بين موسكو و برلين، حيث نمت الصادرات الروسية لها بنسبة 21%، و قابلها ارتفاع في الصادرات الألمانية الى روسيا 25%، اي ما يقارب 41 مليار دولار تبادل تجاري بين البلدين. و هذا يدل على الانفتاح في العلاقات بين روسيا و برلين على الرغم من أن برلين شريكة في تحالف عسكري اقتصادي غربي _ أمريكي تجاه روسيا[2]

3 _ مع فرنسا: تربط روسيا وفرنسا علاقات شراكة وثيقة وتعتبر العلاقات الروسية الفرنسية واسعة النطاق وتتضمن بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي عددا من المشاريع في المجال الإنساني، ، كما أصبحت روسيا دولة ذات أهمية عظمى لفرنسا حيث تتفق موسكو مع باريس في مبدأ "التعددية القطبية" وليس "الأحادية القطبية، نظراً للمصالح الاقتصادية حيث لجأت فرنسا إلى روسيا في فترة حكم بوتين الأولى كي تخلصها من أزمة الطاقة علاقات الطاقة كانت الركيزة الأساسية للعلاقات بين البلدين، وذلك عندما أضحى الصراع على أشده حول ترسيم خطوط أنابيب النفط والغاز في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز بين واشنطن وموسكو، وكان اتفاق روسيا وفرنسا واضحا بإعطاء دفع كبير للعلاقات الفرنسية الروسية السياسية والاقتصادية في ضوء الوضع الجيوستراتيجي الجديد بعد العمليات الإرهابية في

---

[1]. دون مؤلف، العلاقات بين إيطاليا وروسيا، 2007/05/03،على الموقع: https://www.esteri.it. تاريخ الاطلاع: 2019/05/17، ص 2.

[2]. محمد نبيل الغريب البنداري، العلاقات الروسية الغربية و تأثيرها على قضايا الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي، 2018/06/13، على الموقع: http:// democraticac.d. تاريخ الاطلاع: 2019/05/03، ص 4.

11 سبتمبر. السيطرة على مواقف الخلاف بين الدولتين وتجاوزها بهدف تحقيق التعاون والعمل على تطور العلاقات الاقتصادية من قبل الجانبين[1]

من خلال ما سبق يتضح أن محورية العلاقات الاقتصادية الروسية الأوروبية قائمة على الاعتماد المتبادل، و تعتبر الطاقة جوهر و محور أساسي في هذه العلاقة الاقتصادية بحيث حاجة أوروبا لطاقة تعادلها حاجة روسيا الى التقنيات التكنولوجية الحديثة الأوروبية، بالإضافة الى التبادلات التجارية المتنوعة و الاستثمارات التي تمنحها روسيا لأوروبا.

[1]. : هاجر محمد أحمد عبد النبي، نفس المرجع السابق، ص 15.

الفصل الثالث

واقع العلاقات الاقتصادية الروسية

في ظل العقوبات الدولية

الفصل الثالث

واقع العلاقات الاقتصادية الروسية في ظل العقوبات الدولية

صراع النفوذ في منطقة البلقان بين أميركا والاتحاد الأوروبي من جهة وروسيا من جهة أخرى لم يهدأ على مدار السنوات الماضية، ولا يتوقع له أن يهدأ خلال الفترة القادمة، وقد أظهرت الأزمة الأوكرانية هذا الصراع بشكل جلي، وتتنوع آليات هذا الصراع ما بين السياسي والثقافي، ودخل عنصر جديد هو سلاح فرض العقوبات الاقتصادية، ففي هذا الفصل سنتحدث عن واقع العلاقات الروسية الأوروبية في ظل العقوبات الدولية التي فرضها الغرب على روسيا اثر سيطرتها على جزيرة القرم الأوكرانية [1].

المبحث الأول: تأثير العقوبات الدولية على الاقتصاد الروسي

لنتكلم عن العقوبات الدولية و التي هي عقوبات غربية و أمريكية يجب أولا أن نشير الى السبب الرئيسي لهاته العقوبات التي كانت اقتصادية بشكل كبير مما أدى الى حتمية تأثر الاقتصاد الروسي بشكل مباشر بها. ففي أعقاب الثورة البرتقالية التي أطاحت بالنظام الموالي لروسيا في كييف عام 2004 وتوابعها، حيث انتظرت موسكو بفارغ الصبر نهاية عقد الغاز مع كييف عام 2006، ثم ضغطت من أجل رفع الأسعار، في حين أمرت "غازبروم" بإيقاف تدفق الغاز لعدة أيام مطولة، لحين استجابة كييف لشروطها، وفي مطلع عام 2009، كانت أوروبا على موعد جديد ذكّرها بقسوة بالغة بالحقيقة العارية المتمثلة بوقوع مصالحها الطاقوية في قبضة النفوذ الروسي، حين قررت شركة "غازبروم" قطع إمداداتها للغاز إلى أوكرانيا مجددا، وفي هذه المرة تم لمس أصداء الأزمة في أوروبا بأكملها التي فقدت بقرار واحد نصف إمدادات الغاز الروسي إليها، ما تسبب في قطع الكهرباء عن ملايين الأوروبيين ليعانوا من وطأة البرد، دعم الغرب انتفاضة أطاحت بالنظام الأوكراني الموالي لروسيا، فردت عليها موسكو بالاستيلاء عسكريا على شبه جزيرة القرم في مارس 2014 واتهامها بدعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا ونشر جنود لها في داخل البلاد، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على موسكو عقوبات اقتصادية متدرجة، وقد كان لتلك العقوبات آثار بليغة على الاقتصاد الروسي من حيث الاستثمار وهبوط العملة[2].

---

[1]. عبد الحافظ الصاوي، ما جدوى العقوبات الاقتصادية على روسيا، 2014/03/19، على الموقع: www.aljazeera.net. تاريخ الاطلاع: 2019/05/03، ص 4.

[2]. موسوعة الجزيرة، العقوبات الغربية على روسيا، على الموقع: www.aljazeera.net. تاريخ الاطلاع: 2019/03/29، ص1.

المطلب الأول: مراحل و مضامين العقوبات الدولية

في ضوء الإجراءات الروسية التي تزعزع استقرار الوضع في شرق أوكرانيا ، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية في يوليو 2014 وعززها في سبتمبر 2014. في مارس 2015 ، ربط المجلس الأوروبي مدة هذه القيود الاقتصادية على التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك[1] و فرضت العقوبات على عدد من قطاعات الاقتصاد الروسي على مرحلتين _ بين 1 يوليو و 1 أغسطس 2014. و يحظر تصدير الأسلحة من روسيا، أو لتزويد روسيا بالأسلحة، و السلع ذات الاستخدام المزدوج، أو التقنيات المبتكرة لصناعة النفط، و تنطبق العقوبات على 20 شركة روسية. بالإضافة الى ذلك، تم فرض " عقوبات القرم " في يوليو 2014، و فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على استيراد السلع الى القرم التي ليس لديها ترخيص أوكراني، و على توريد السلع و التقنيات لشركات القرم في قطاعات النقل و الاتصالات و الطاقة بما في ذلك تعدين و تجهيز الموارد المعدنية، و بعد خمسة أشهر تم فرض حظر على الاستثمارات و التجارة، و شراء العقارات، و بناء البنية التحتية و تقديم الخدمات السياحية، فضلا عن القيود المفروضة على تصدير السلع و التكنولوجيات لقطاعات الطاقة و النقل و الاتصالات، والاستخبارات، و تعدين الهيدروكربونات و المعادن[2].

وتحظر العقوبات الأميركية تصدير سلع ومعدات تقنية محددة إلى قطاع الطاقة الروسي، وتتوسع العقوبات الحالية لتشمل ثلاثة بنوك كبرى في روسيا، وشركة لتصنيع السفن الحربية، كما تشمل تعليق منح قروض لتشجيع الصادرات إلى روسيا وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فيها. كما أعلن قادة مجموعة السبع للاقتصادات الصناعية الكبرى عن تجميد الاستعدادات لعقد قمة مجموعة الثماني في روسيا وأعلنت الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن تعليق مباحثات انضمام روسيا للمنظمة، ، كما علق الاتحاد الأوروبي المباحثات الجارية لإقامة نظام جديد مع روسيا يخص منح التأشيرات، والذي كان سيسهل حصول الروس على التأشيرات الأوروبية، وفي شهر أبريل/نيسان 2014 التحقت كل من ألبانيا وإيسلندا وأوكرانيا بالعقوبات التي فرضتها أوروبا وأميركا على روسيا،[3]

---

[1] . Mark Entir, **Relations enter la russi et l union européenne : hier, aujourd'hui, demain**, 2007, Available at : http:// www.doi.org//. p 30

[2]. وكالة أنباء هاوار، الاتحاد الأوروبي يستعد لفرض عقوبات " كيمائية" على روسيا، 16 تشرين 2018، على الموقع: http://www.hawarnews.com. تاريخ الاطلاع: 2019/05/10، ص2.

[3]. موسوعة الجزيرة، نفس المرجع السابق، ص 2.

و عقب إسقاط طائرة ماليزية في شرق أوكرانيا في 17 يوليو/تموز 2014، اتهم فيها الغرب الانفصاليين بالمسؤولية عن الحادث، تغير الموقف الأوروبي الذي كان مترددا نسبيا في تشديد العقوبات، لتعلن أوروبا والولايات المتحدة في آخر يوليو/تموز 2014 حزمة عقوبات اقتصادية مشددة على روسيا طالت ثلاثة قطاعات حيوية هي القطاع المالي والطاقة والصناعة العسكرية وقطاع الشحن[1].

و كان وزير الخارجية الأوكراني "**بافل كليمكين**" قد طلب مبدئيا تمديدا للعقوبات في ديسمبر 2018، وتقدم بطلبه بعد وقت قصير من اشتعال التوتر بين موسكو وكييف أواخر نوفمبر، عندما فتح خفر السواحل الروسي النار، واحتجزوا سفنا للبحرية الأوكرانية وطاقمها المؤلف من 24 فردا في مضيق " **كيرتش**" الذي يربط البحر الأسود وبحر آزوف. وفي ذلك الوقت، وافق زعماء الاتحاد الأوروبي على تمديد العقوبات القائمة على روسيا حتى منتصف العام 2019 لدورها في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم بدلا من توسيعها. وفي يناير، أعلن الاتحاد الأوروبي عن مجموعة مختلفة من العقوبات تستهدف أربعة من أفراد مديرية الاستخبارات الروسية، ردا على تسميم العميل الروسي السابق المزدوج سيرجي "**سكريبال**" وابنته "**يوليا**" في مدينة " **سالزبري**" البريطانية العام الماضي .[2]

وهنا يمكن الاشارة أن العقوبات الاقتصادية انقسمت الى ثلاث أنواع تبلورت على النحو التالي:

1 ـ النوع الأول: يفرض على امكانية الوصول الى الأسواق و الخدمات المالية الغربية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية في قطاعات الصرافة و الدفاع.

2 ـ النوع الثاني: و هو نظام خاص بفرض حضرا على عملية تصدير الأجهزة الخاصة بالتنقيب عن النفط الى موسكو.

3 ـ النوع الثالث: فهو منوط بفرض حضرا على الصادرات الى موسكو من بضائع عسكرية و بضائع ثنائية الاستخدام معينة[3]

---

[1]. مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2]. جريدة البيان، عقوبات أوروبية جديدة على روسيا بسبب أوكرانيا، على الموقع: https://www.albayan.ae/one-world/overseas. تاريخ الاطلاع: 2019/04/04، ص 2.

[3]. أية عبد العزيز، عقوبات متجددة: أي مصير ينتظر العلاقات الأوروبية الروسية، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2018/08/09، على الموقع: http:// www.acrseg.org، تاريخ الاطلاع: 2019/05/17، ص2.

الرد الروسي:

لم تعلن روسيا عن أي عقوبات ضد أوروبا وأميركا في إطار الرد بالمثل على العقوبات المتوالية إلا بعدما شدد الغرب وطأة العقوبات في يوليو/تموز 2014 عقب إسقاط الطائرة الماليزية، إذ حظرت موسكو في بدايات أغسطس/آب 2014 استيراد قائمة واسعة من الأغذية لمدة عام من الدول التي فرضت عقوبات على موسكو بسبب الأزمة شرقي أوكرانيا وتعلق الأمر بمنتجات الفواكه والخضراوات واللحوم والأسماك والحليب والألبان من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا والنرويج وعقب ذلك، أعلنت المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي خصص 168 مليون دولار لمساعدة المزارعين الذين تضرروا من حظر روسيا لاستيراد الفواكه والخضراوات من دول الاتحاد[1].

المطلب الأول: تداعيات العقوبات الدولية على كلا الطرفين

الفرع الأول: التداعيات على الجانب الروسي السلبية و الايجابية

أولا: السلبية

ألقت العقوبات الدولية الاقتصادية بحملها على الطرف الروسي من جهة و على الطرف الأوروبي من جهة أخرى بحيث لم يسلم هو الأخر من الأثار و التداعيات لهاته العقوبات لقد كان للعقوبات الدولية على روسيا و خاصة الاقتصادية تأثير واضح في البداية، فقد طاولت العقوبات الاقتصادية قطاع المال و الطاقة و السلاح بصورة أساسية. و تسبب بأثار سلبية، نسبية و قصيرة المدى، على قطاع المال الروسي، لعدم توفر ما يكفي من رؤوس الأموال في البلاد، لكن البيانات تشير كذلك الى أن قيمة الدين الخارجي لقطاع البنوك في روسيا، حتى نهاية 2015، تراجعت بقيمة 6،56 مليار دولار مقارنة بالعام 2013[2].

و كرد فعل أولي على أزمة أوكرانيا، تأثرت العملة الروسية بشكل كبير، حيث بلغ سعر اليورو 49 روبلا، والعملة الروسية تعاني من تراجع أمام اليورو منذ بداية العام قدر بنحو 8%، ومما يزيد من صعوبة الوضع على روسيا أن ناتجها المحلي يعاني من تراجع في معدلات النمو، ففي عام 2013 بلغت نسبة نمو الناتج 1.3% مقارنة بـ3.4 % في عام 2012. واجه الاقتصاد الروسي مشاكل أبرزها الركود اذ نما اجمالي الناتج المحلي بنسبة _

---

[1]. موسوعة الجزيرة، نفس المرجع السابق، ص3.

[2]. خيري حمدان، تمديد العقوبات على روسيا.. الأثار و التداعيات، 2019/02/10، على الموقع: www.alsouria.net. تاريخ الاطلاع: 2019/02/12، ص4.

2،2 في المئة في الربع الأول من عام 2015، مقارنة بالربع الأول من عام 2014، مع تحسن بسيط في العام 2016. و تراجع الناتج الاجمالي المحلي الروسي في العام 2015 بمقدار 7،3 في المئة ما حذا بصندوق النقد الدولي بتصنيفه كـ 10 أسوأ اقتصاد لعام 2015[1]. كما ساعدت العقوبات على زرع حالة من التوتر في المناخ الاستثماري في روسيا، أدت على اثرها تقلص الاستثمارات الأجنبية المباشرة و فرار رؤوس الأموال الأجنبية، قدرت بنحو 75 مليار دولار في العام 2014، كما أن تلك العقوبات جاءت في ظرف سيء بالنسبة للموازنة الروسية التي تعتمد على ايرادات النفط بشكل كبير حيث أدى انخفاض أسعار النفط ابتداءا من منتصف العام 2014 الى تفاقم الأزمة الاقتصادية في روسيا بالفعل، فشكل انخفاض أسعار النفط من جهة، و العقوبات الأوروبية و الأمريكية من جهة أخرى لعمل ضغط مزدوج على العملة الروسية (الروبل) أدى الى انخفاض في قيمته بشكل كبير، حيث هبط الى مستوى قياسي في تاريخه ملامسا 80 روبل مقابل الدولار تقريبا في فبراير 2016، أما الأن فيقف عند نحو 57 روبل مقابل الدولار. كما أدى ذلك التأثير المزدوج لتصرف الحكومة من موارد التمويل الاحتياطية كاحتياطي العملات الأجنبية لدعم العملة و المؤسسات المتضررة بسبب العقوبات، و هو ما أدى الى هبوطه بشكل كبير هو الأخر، فالصندوق الاحتياطي العام للدولة تقلص الى 32 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2015 وفقا لوزارة المالية الروسية، بعدما كان يبلغ 7،91 مليار دولار في نفس الشهر من عام 2014، و أدى حظر استيراد المواد الغذائية الذي فرضته الحكومة على الاتحاد الأوروبي الى تأثيرات سلبية على أسعار الكثير من المنتجات الغذائية، مما أسهم في زيادة معدل التضخم حيث سجل 9،12 % في العام 2015[2]. وفي خطوة من السلطات النقدية الروسية لمواجهة التضخم الناتج عن انخفاض سعر عملتها، أعلنت أنها سترفع أسعار الفوائد في البنوك لتشجع الأفراد على الادخار، ولتعويضهم عن النقص في قيمة مدخراتهم بالعملات المحلية، وهي خطوة تراعي الحفاظ على احتياطي البلاد من النقد الأجنبي . [3]

و تشير بيانات البنك المركزي الروسي الى تراجع الاستثمارات الاجنبية المقبلة، تحديدا من المنظومة الأوروبية، بنسبة 44 في المئة، في حين تراجعت فيه الاستثمارات الروسية في دول المنظومة الأوروبية بنسبة 21 في المئة، ما يدل على تراجع حجم التبادل التجاري بين

---

[1]. مناف قومان، ماذا حدث بعد 3 سنوات من العقوبات الأوروبية على روسيا؟، 2017/03/24، على الموقع: www.noonpost.com. تاريخ الاطلاع: 2019/05/03، ص5.4.

[2]. المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3]. كاتب مصري، رغم العقوبات.. ازدياد التبادل التجاري بين روسيا والاتحاد الأوروبي، 2014/03/19، على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness. تاريخ الاطلاع: 2019/02/19، ص 3.2.

الطرفين، لكن روسيا هي المتضرر الأكبر، لأن المنظومة الأوروبية هي السوق الأساسية للمنتجات الروسية، بينما تحتل الأسواق الروسية المرتبة الرابعة في أسواق المنظومة الأوروبية. و على صعيد الطاقة، العقوبات غير مجدية من الناحية العملية، لانخفاض أسعار النفط و الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، و تراجع صرف العملة الروسية، ما أدى الى تجميد كل مشاريع الشركات الكبرى للتنقيب عن النفط في الوقت الراهن. و لم تجرؤ بروكسل على ضم شركة غاز بروم العملاقة لقائمة العقوبات، خوفا من تعرض أوروبا لأزمة غاز كما حدث قبل سنوات، و بهذا تركت أهم أسس الاقتصاد الروسي و أعمدته فاعلة [1].

ثانيا: الايجابية

لقد عانت روسيا كثير جراء العقوبات المفروضة عليها خاصة في السنين الأولى، لكن ما يظهر حاليا هو أن روسيا حولت هذه العقوبات الى انتصارات تخدم مصالحها، حيث تعتمد الثقة الروسية في السعي لتدشين نظام عالمي، في قدرتها على مواجهة البطش الأمريكي، و ما يسمى بالحرب التجارية التي حققت نتائج معاكسة تماما، فعلى المستوى العملي، تنمو روسيا و تحقق نتائج غير مسبوقة على مختلف الأصعدة و التفوق الاقتصادي الذي رصدته و كالة التصنيف الدولية فيتش، و أشادت بحفاظ الاقتصاد الروسي على اتزانه و عدم تأثره بالعقوبات، رغم التقلبات الابتدائية، و الارتفاع في سعر صرف العملات الأجنبية، و خاصة الدولار الأمريكي أمام الروبل الروسي و قد حققت روسيا توازن مالي قوي، و استطاعت الحفاظ على تدفق التمويل الخارجي، بجانب الثبات في السياسة الاقتصادية للبلاد، التي مكنتها من كسب أوراق ضغط كثيرة على واشنطن منها العلاقات التجارية المنفتحة مع الصين، و كوريا الشمالية، و ايران، و تركيا و مجموعة الأوراسية، و مجموعة البيركس، و العراق، و سوريا، انطلاقا من الحرب السورية، ما فتح لها أسواق عدة بالعديد من الدول، و أعادت روسيا توظيف القطاع الزراعي بعدما كان يعاني من اهمال كبير، واستخدمت القمح و الغاز لتربح موسكو معركة العقوبات المفروضة عليها بشكل شبه كامل حتى الأن[2].

---

[1]. خيري حمدان، نفس المرجع السابق، ص 4.

[2]. أحمد فوزي سالم، كيف انتصرت روسيا في حرب العقوبات الغربية و حولتها لانتصارات ساحقة؟، 2019/03/22، على الموقع: http://www.noonpst.com. تاريخ الاطلاع: 2019/05/03، ص 2.

الفرع الثاني: تداعيات العقوبات الدولية على الطرف الأوروبي

أما من الناحية الأوروبية قد يكون من السهولة بمكان على أميركا تصعيد عقوباتها الاقتصادية على روسيا بسبب ضآلة حجم التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين ، في عام 2013 بلغت قيمة صادرات المواد الغذائية الأمريكية لروسيا 2،1 مليار دولار، و يمثل هذا الرقم أقل من 1 في المئة من اجمالي المنتجات الزراعية المصدرة من الولايات المتحدة و لا يتجاوز التبادل التجاري بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية 30 مليار دولار[1].

ولكن الوضع في الاتحاد الأوروبي مختلف، إذ إن الروابط الاستثمارية والمصالح الاقتصادية المتبادلة أعمق، فهناك شركات أوروبية عديدة تعمل في السوق الروسية حيث تنشط فيها 6000 شركة ألمانية، كما قدرت الوظائف المرتبطة بعلاقات ألمانيا بروسيا اقتصادياً بنحو 400 ألف وظيفة، والأمر نفسه ينسحب على دول أوروبية أخرى، ولكن ليست كل الدول في قوة الاقتصاد الألماني، الذي يمكنه التأقلم مع الظروف المستجدة، فمن الصعب على دول مثل اليونان أن توقف تعاملاتها الاقتصادية مع روسيا، إن لم تكن هناك سياسات تعويضية تتبناها أوروبا تجاه هذه البلدان، لا شك أن ما فرض من عقوبات اقتصادية على روسيا حتى الآن هو إجراءات بسيطة، ولكن في حالة تصعيد هذه العقوبات بحيث تؤثر على طبيعة العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين اوروبا وأميركا من جهة وروسيا من جهة أخرى، فإن اقتصاد الطرفين سيتضرر ولكن التأثير على روسيا سيكون أكبر بسبب أن الاقتصاد الروسي ما زال ناشئاً، وقد يؤدي تصعيد العقوبات الاقتصادية عليها إلى إدخاله في دوامة مشكلات اقتصادية مثل التي عاشتها إيران، من قبيل تراجع قيمة العملة وزيادة معدلات التضخم وارتفاع نسب البطالة وزيادة عجز في ميزان المدفوعات.[2]

و أكد خبراء اقتصاديون أن الاتحاد الأوروبي هو الطرف الأكثر تضررا جراء العقوبات التي فرضها ضد موسكو، وذلك لأنه يعد الشريك التجاري الأول لروسيا، اذ تشير بعض الاحصائيات الى أن حجم استيراد المواد الغذائية ارتفع في روسيا خلال الفترة ما بين 2000 و 2013 سبع مرات، من 7 مليارات الى 43 مليار دولار سنويا. و بسبب العقوبات تكبد مجمل الاقتصاد الأوروبي خسائر تقدر بنحو 220 مليار دولار في عام واحد، و كان الاتحاد الأوروبي مدد العقوبات الاقتصادية على روسيا الى 31 يوليو 2017 بحسب قرار رسمي اعتمدته دول الاتحاد بالإجماع في منتصف ديسمبر العام الماضي. و هناك دول

[1]. مناف قومان، نفس المرجع السابق، ص 5.

[2]. كاتب مصري، نفس المرجع السابق، ص 3.

تأثرت أكثر من دول أخرى، مثل فلندا، فالاقتصاد الفلندي مرتبط بشكل كبير بالسوق الروسية، اذ تشكل حصة روسيا نحو 14 في المئة من حجم التبادل التجاري الكلي لفلندا، كما تسببت العقوبات أيضا لإلحاق ضرر كبير بقطاع الزراعة الفرنسي، حيث أضرت بمصالح المزارعين الفرنسيين، و تكبدت النمسا خسائر كبيرة، أدت لخسارة 7000 وظيفة هناك علاوة على انخفاض النشاط الاقتصادي بقيمة 550 مليون يورو في 2015 بحسب دراسة أجراها المعهد النمساوي للبحوث الاقتصادية[1].

المبحث الثاني: مستقبل و أفاق العلاقات الروسية الأوروبية

بداية لا يمكننا الحديث عن مستقبل و أفاق العلاقات الروسية الأوروبية ذات البعد الاقتصادي الا في ضوء أزمة القرم التي أدت بفرض العقوبات على روسيا و بالتالي تأزم العلاقات بين الطرفين، و كذا ليس بعيدا عن مفهوم أمن الطاقة الذي يشكل عنصرا جوهريا في العلاقات الروسية الأوروبية حيث تعتمد أوروبا بشكل رئيسي على الغاز الروسي.

في هذا الاطار يمكننا القول ان العلاقات الاقتصادية الأوروبية الروسية قد تعززت بشكل كبير في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، و قد شملت مجالات التعاون مناحي عدة و لكن أهمها و لا يزال مجال الطاقة و المتمثل بصفة أساسية في امدادات الغاز الطبيعي الروسي الى أوروبا، و في أعقاب الأزمة الحالية و نتيجة لفرض مجموعة من العقوبات على روسيا[2] ، أدى هذا الى طرح تصورين الى ما ستؤول اليه هاته العلاقة وهما:

المطلب الأول: سيناريو استمرار التعاون الاقتصادي الروسي الأوروبي

نستهلها بقول الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** بأن: "روسيا هي جزء لا يتجزأ من اوروبا الكبيرة ، او بالأحرى الحضارة الاوروبية الواسعة. ويصف مواطنونا انفسهم بانهم اوروبيون بالدرجة الاولى. لذلك يهمنا كل ما يحدث في اوروبا الموحدة. ولهذا السبب بالذات فان روسيا تقترح السير على طريق إنشاء الفضاء الاقتصادي والانساني الموحد من المحيط الاطلسي حتى المحيط الهادي بصفته فضاء يسميه الخبراء الروس اتحاد اوروبا الذي من شأنه ترسيخ امكانات ومواقف روسيا لدى انعطافها الاقتصادي نحو "آسيا الجديدة، يجب القول ان المستوى الراهن للتعاون بين روسيا والاتحاد الاوروبي لا يستجيب للتحديات

---

[1]. مناف قومان، نفس المرجع السابق، ص 6.

[2]. ابراهيم منشاوي، مستقبل العلاقات الأوروبية في ضوء أزمة القرم، المركز العربي للبحوث و الدراسات، على الموقع: http://www.acrseg.org/. تاريخ الاطلاع: 2019/05/03.

العالمية الشاملة وقبل كل شيء فيما يتعلق بزيادة قدرة قارتنا المشتركة على المنافسة. وانني اقترح مرة اخرى العمل على استحداث رابطة منسجمة للاقتصادات ابتداءا من لشبونة وحتى فلاديفوستوك والوصول مستقبلا الى تشكيل منطقة التجارة الحرة وحتى آليات اكثر تقدما في التكامل الاقتصادي. وفي هذه الحال سنحصل على سوق قارية مشتركة تبلغ قيمتها تريليونات اليورو". ويجب التفكير ايضا في درجة التكامل الاكثر عمقا في مجال الطاقة وصولا الى أنشاء مجمع موحد للطاقة الاوروبية[1] هنا تبرز رغبة القيادة الروسية في توسيع التعاون مع أوروبا و استمراره على المدى البعيد لأن ذلك يخدم كلا الطرفين. حيث تتمتع روسيا حاليا بموقف قوي مقابل الاتحاد الأوروبي خصوصا أنها قادرة على التحكم في امدادات النفط و الغاز الى الدول الأوروبية، و في هذا السياق، وقعت الحكومة الروسية اتفاقا مع كل من تركمانستان و كازاخستان بشأن أنبوب لنقل الغاز و سيزيد هذا الاتفاق من حاجة الاتحاد الأوروبي لروسيا لضمان توريد الغاز اليه، حيث الأنبوب الجديد سيمر عبر روسيا الى الدول الأوروبية بعكس ما كانت الدول الغربية تسعى اليه من تجنب الأراضي الروسية عند بناء هذا الأنبوب، و يبدو أن هذا الأمر هو ما دعا ألمانيا الى مزيد من التودد الى الجانب الروسي سعيا منها للتوصل الى اتفاق معها. و في هذا السياق بين شتاينماير أن " أفترض أن روسيا تعلم أن الاتحاد الأوروبي يمكن التعويل عليه كشريك مهم لها و أصدرت الحكومة الألمانية بيانا قالت فيه " ان الاتحاد الأوروبي مهتم بعلاقة استراتيجية مع روسيا"[2]، و تعد الطاقة أهم ركائز الاقتصاد الوطني و الداعم للبنية التحتية الأوروبية، فبرغم من عدم التوافق الأوروبي مع موسكو في ادارة بعض الملفات الاقليمية و الدولية الا أنها مازالت شريكا اقتصاديا مهما يعول عليه في تلبية احتياجات العواصم الأوروبية من الطاقة و خاصة من الغاز، في المقابل تعد موسكو المورد الفعلي؛ و بناء على ذلك بدأت بتكثيف التعاون معهم من خلال زيادة الواردات عبر تدشين خطوط نقل جديدة،[3]

و تبرز أفاق التعاون الروسي في مجال الغاز الطبيعي مع الدول الغربية في المديين المتوسط و الطويل، و أن الصادرات الروسية لهذه المادة ستتزايد نحو أوروبا، وبإمكانها تجاوز ذلك باتجاه أسواق جديدة، لهذا فهم الاتحاد الأوروبي منذ سنوات الأهمية الاستراتيجية

---

[1]. فلاديمير بوتين، روسيا و العالم المتغير، 2012/02/29، على الموقع: https://www.voltairenet.org. تاريخ الاطلاع: 2019/5/7، ص 1.

[2]. ديتشه فيله، روسيا و الاتحاد الأوروبي _ مصالح استراتيجية و علاقة صعبة، 2007/05/15، على الموقع: http:// m.dw.com، تاريخ الاطلاع 2019/05/16، ص 1.

[3]. أية عبد العزيز، نفس المرجع السابق، ص 2.

التي تكتسبها روسيا من الناحيتين الاقتصادية و الجغرافية بالنسبة لأوروبا[4]، كما لا يخفى فالعلاقة الاقتصادية بين الطرفين الروسي و الأوروبي هي علاقة طاقوية بالدرجة الأولى لذا وجب في دراستنا هذه التركيز على الطاقة كعامل محدد في استمرار التعاون الاقتصادي بين موسكو و أوروبا.

كما برزت المواقف المعارضة للعقوبات التي فرضت على روسيا، حيث يأتي الموقف الايطالي ليوضح رئيس الوزراء الايطالي ابان لقائه مع الرئيس الأمريكي " **دونالب ترامب** " أن بلاده مهتمة بالحوار مع موسكو لضمان تحقيق نتائج ايجابية على المدى البعيد، معربا عن موقفه من العقوبات و رافضا أن يمتد تأثيرها الى المجتمع المدني في روسيا و اقتصاد المشاريع الصغيرة و المتوسطة، كما أوضح أن العقوبات لا يمكن أن تستمر الى الأبد، علاوة على أن روما تدعم الاتصالات الاقتصادية المكثفة مع روسيا. كما تعرضت ألمانيا الى زيادة العقوبات لأنها ستنعكس على التعاون الاقتصادي مع موسكو اذ بلغت صادرات برلين الى موسكو 38 مليار يورو في عام 2013، فيما تعتمد برلين على أكثر من 30 في المئة من وارداتها من الطاقة على موسكو[1]. و يمكن القول أن ألمانيا هي الدولة الأقرب الى موسكو، ففي الوقت الذي يعمل عدد من قادة الاتحاد و خاصة في شرقه على تطبيق استراتيجيات احتواء لموسكو الصاعدة و مقاطعتها و عزلها، نجد أن برلين تدفع في اتجاه التعاون مع موسكو، و يمكن وصف العلاقة بين برلين و موسكو بالاستراتيجية[2]

ورغم الخيارات المتاحة أمام دول الاتحاد من أجل الحصول على الغاز من مصادر أخرى، لكن هذا الأمر ليس سهلا وسيتطلب الكثير من الوقت، و المشكلة هي أن الغاز الذي يتم تصديره، يتم توفيره عبر عقود طويلة الأجل، كما أنه وفقا للإحصائيات، فان استهلاك أوروبا سينمو الى 700 بليون متر مكعب عام 2020 مقارنة بـ 650 بليون متر مكعب حاليا، و من هنا نجد الصعوبة البالغة في تخفيض الاعتماد على الغاز الروسي في الفترة المقبلة من جانب الاتحاد الأوروبي[3]، و من هنا يمكن القول أن استمرار التعاون الاقتصادي و مستقبل العلاقة بين روسيا و أوروبا مرهون بأمن الطاقة الذي يمثل محور العلاقة الاقتصادية بينهما.

---

[4]. عبد الوهاب بن خليف، نفس المرجع السابق، ص 17.

[1]. أية عبد العزيز، نفس المرجع السابق، ص 2.

[2] أحمد قاسم حسين، نفس المرجع السابق، ص 62.

[3]. خولة بوناب، نفس المرجع السابق، ص 159.

المطلب الثاني: سيناريو خفض التعاون الاقتصادي الروسي الأوروبي

تظهر رغبة بعض الدول الأوروبية في خفض التعاون الاقتصادي مع روسيا من خلال تمديد العقوبات، و البحث عن البديل الروسي خاصة في امدادات الطاقة، حيث تسعى بعض الدول الأوروبية الى قطيعة اقتصادية أكبر مع روسيا في مجالات حساسة للجانبين، مثل صادرات الغاز الروسي الى السوق الأوروبية، و تحث هذه الدول على ضرورة تنويع مصادر الغاز الأوروبية، التي مازالت مرتبطة بصادرات الغاز الروسي و تحذر بعض الدول من تعزيز روسيا لنفوذها في سوق الطاقة الروسية، بعد انشاء مشروع سيل الشمال 2، وتحذر جمهوريات البلطيق و بولندا و أوكرانيا و دول أوروبية أخرى منه، و تصفه بأنه " مشروع جيو سياسي" يساهم في تعزيز هيمنة روسيا على القارة الأوروبية، و ترى هذه الدول ضرورة العمل مع الولايات المتحدة من أجل زيادة صادراتها من الغاز المسال لضمان أمن الطاقة الأوروبي، و كان الرئيس الأمريكي **دونالب ترامب** تعهد بتوفير الاحتياجات الأوروبية، عبر زيادة صادرات الغاز الأمريكي المسال الى أوروبا، و يوفر الاتحاد الأوروبي لشركة غازبروم الروسية سوقا تستهلك نحو 75 % من اجمالي صادراته الخارجية. لكن، و كما سيكون أن أي قرار يحد من صادرات الشركة الروسية الى السوق الأوروبية مؤلما للاقتصاد الروسي، فانه سيكون مؤلما، وربما بقدر أكبر للسوق الأوروبية[1]. و عليه فقد تجسد التباين الأوروبي بشكل واضح في تعاطي الدول للعقوبات المفروضة على روسيا؛ حيث انتقدت بولندا الاستمرار في استمرار استيراد الغاز من موسكو معربة عن توقفها عن استيراده بحلول عام 2022، كذلك أعربت أوكرانيا و دول البلطيق عن معارضتها للجسر الجديد الذي يربط القرم و موسكو، بجانب موقف فرنسا الداعم لاستمرار العقوبات[2]. و يظهر جليا سعي الدول الأوروبية الى تنويع مصادر الطاقة من خلال مشاريعها العديدة في الاعتماد على الطاقة الشمسية بديلا صديقا للبيئة بدلا من النفط و الغاز، و تخفيف الاعتماد على الطاقة الروسية، من خلال بناء شبكة من الخلايا الشمسية في كل من شمال افريقيا و الشرق الأوسط. أن يزود تلك الدول بطاقة اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية، و كذلك سد ما نسبته 15 في المئة من احتياجات دول الاتحاد الأوروبي الى الطاقة بحلول عام 2050.[3]

---

[1]. أحمد قنديل، المواجهة الروسية الأوروبية.. فصل أول من صراعات أخرى قادمة، 2018/04/02، على الموقع: http://www.alarab.co.uk. تاريخ الاطلاع: 2019/05/17، ص 1.

[2]. أية عبدالعزيز، نفس المرجع السابق، ص 3.

[3]. .أحمد قاسم حسين، نفس المرجع السابق، ص 63.

و قد بدأ تقليص الاعتماد الأوروبي على مصادر الطاقة الروسية تدريجيا، من خلال البحث على بدائل مثل الاستثمار الطويل الأجل في النفط الصخري، و مصادر الطاقة المتجددة، و تعزيز اعتمادها على مصادر بديلة للغاز الروسي، و بخاصة من قطر التي تمتلك امكانات ضخمة في هذا المجال؛ حيث من المتوقع أن تتزايد أهمية الغاز القطري، ما يعني سعي أوروبا لتعزيز علاقاتها و شراكاتها مع قطر، و بدأ الاتحاد الأوروبي باتخاذ خطوات و اجراءات كبيرة، تصب في اطار تحرير سوق الغاز الأوروبي من الهيمنة الروسية، والمعروفة باسم "**حزمة الطاقة الثالثة**" حيث لن يكون بإمكان روسيا السيطرة على كل خطوط الأنابيب الخاصة و الموجهة تجاه الأراضي الأوروبية، ولقد حضيت فكرة "**خط نابوكو**" بدعم الاتحاد الأوروبي سياسيا و ماديا،[1]و الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو ربط احتياطات الغاز في أسيا الوسطى عبر بحر قزوين بأوروبا من خلال خط أنابيب يعبر بحر قزوين الى أذربيجان ثم الى النمسا، دون المرور بأراضي دولة روسيا، و بحسب دراسات المشروع في بداياته فهو يعتمد أساسا على تصدير الغاز الطبيعي من المزود تركمانستان، التي تملك رابع أكبر احتياطي غاز في العالم، حيث يمر على بحر قزوين ثم أذربيجان من ثم الى تركيا حيث سيمر ثلثا خط الأنابيب عبر الأراضي التركية و من ثم يعبر الى بلغاريا و رومانيا ثم المجر الى منتهاه في محطة تجميع ضخمة في مدينة " **بوجمارتن اندرمارش**" في النمسا بطول 2050 ميلا أو 3300 كيلومتر، اذن فمشروع **نابوكو** هو مشروع لتحويل تجارة الغاز الطبيعي من أسيا الوسطى الى أوروبا دون المرور بروسيا و بتأييد من المفوضية الأوروبية و دعمها المادي و ذلك بمنحة مالية لتغطية نحو 50 في المئة من تكلفة المشروع، غير أن المشروع لم يرى النور بعد لأسباب عديدة.[2] وهذا حرصا أيضا من أتقوم روسيا بقطع امدادات الطاقة فعلى الاتحاد الأوروبي اتخاذ مجموعة من الاجراءات و هي زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال و تقليل استهلاك الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء أو ايقاف الصناعات التي تعتمد على الغاز الطبيعي. اذا تطلب الأمر ذلك اسهاما كبيرا لسد الثغرة في الامدادات، و رغم ذلك قد تصبح جميع هذه الاجراءات أكثر تكلفة بكثير، و من الممكن أن تبلغ ضعف قيمة واردات الغاز الطبيعي من روسيا أو أكثر، و ذلك مع استثناء الشحنات في عام 2019 و ما بعدها عبر خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول _ Trans) Anatolian).[3]

---

[1]. خولة بوناب، نفس المرجع السابق، ص 151/15.

[2]. محمد حفاز، نفس المرجع السابق. ص 4

[3]. اف. ستيفن لارابي و أخرون، **روسيا و الغرب بعد الأزمة الأوكرانية**. مؤسسة RAND، 2017، ص 41.

في ظل هذه لتدابير التي تتخذها الدول الأوروبية فروسيا هي الأخرى لم تبقى مكتوفة الأيدي، و في ظل العقوبات سارعت روسيا الى تكثيف جهودها بشأن تحالفات و ابرام الصفقات التجارية و العلاقات الاقتصادية، و في مقدمة البدائل التي تعمل عليها موسكو بناء شراكة استراتيجية شاملة مع بكين و نيودلهي، بزيادة التبادل التجاري، و التعاون الاقتصادي، ووقعت روسيا و الصين مؤخرا على اتفاقية لزيادة الواردات النفطية الروسية الى الصين، و تجري مفاوضات بين الجانبين بشأن توريد الغاز الروسي. كما حافظت روسيا على علاقات متقدمة مع الهند حيث تتجاوز واردات الهند 30% من حجم الصادرات العسكرية الروسية، و الأن تتطلع روسيا بصورة متزايدة الى الشرق[1]. كما زادت علاقاتها بدول افريقية خاصة بالقرن الافريقي مثل : السودان و اريتريا و زيمبابوي لأن المنطقة تمتلك امكانات اقتصادية هائلة في ظل وفرة الموارد الطبيعية، و الثروة الحيوانية، و الغاز و النفط، و الزراعة.[2]

من خلال طرحنا للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا جراء ضمها الغير شرعي لجزيرة القرم الأوكرانية، فقد كان لهذه العقوبات التأثير الواضح و البليغ على الاقتصاد الروسي خاصة في السنوات الأولى، لكن فيما بعد لاحظنا تكيف روسيا مع الوضع و ذلك بامتلاكها بطاقة رابحة و هي الغاز بحيث لم تستطع العقوبات الدولية أن تصل الى الشركات الطاقوية و تحد منها خاصة شركة غازبروم، في المقابل رأينا أن الجانب الأوروبي هو الأخر لم يسلم من تداعيات العقوبات الدولية فقد عادت بالسلب على الدول الأوروبية، خاصة الدول ذات الاقتصاد الضعيف كما أنها خسرت العديد من الاستثمارات ذات الأرباح لها.

و من خلال دراستنا حاولنا التنبأ بالأفاق المستقبلية للعلاقة الاقتصادية بين روسيا و أوروبا في ظل هذه العقوبات و سيرورتها حتى الوقت الراهن، فوضعنا سيناريوهان: الأول و هو إستمرار التعاون الثنائي ووجدنا أنه لاسبيل غير ذلك في اطار تباعية أوروبا لطاقة الروسية الأقرب مسافة و الأقل تكلفة وأيضا الإحتياج الروسي لسوق الأوروبية و ما توفره لها، إذن لا خيار سوى الاستمرارية في الوقت الراهن، أما الثاني و هو خفض التعاون الاقتصادي الثنائي بينهما أو ربما قطعه مستقبلا و هذا وارد في ظل بحث كل منهما عن

---

[1]. عامر راشد، سباق أطلسي روسي نحو الشرق، على الموقع: http://www.aljazeera.net. تاريخ الاطلاع: 2019/06/20، ص 2.

[2]. أحمد عسكر، التوجه الروسي نحو القرن الافريقي..الدوافع و التداعيات، 2018/11/25، مجلة قراءات افريقية، على الموقع: http://www.qiraatafrican.com. تاريخ الاطلاع: 2019/02/17، ص 3.

البديل الاقتصادي، فنجد روسيا وسعت علاقاتها باتجاه الشرق و دول أخرى من العالم في حين أوروبا أصبحت تبحث عن امدادات جديدة لطاقة بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة الى تمديد العقوبات على روسيا يجعل الوضع أكثر صعوبة بينهما.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتضح جلياً تأثير المعطيات الداخلية في تحديد سلوك السياسة الخارجية الروسية، وأهمها دور النخب و القيادة السياسة بالإضافة الى التأثر بما يحصل على الصعيد الإقليمي و الدولي، كل هذا ساهم في تحديد السياسة الخارجية لروسيا و ذلك وفق المعطيات الموجودة، حيث تتميز روسيا بمجموعة من الخصائص الجيوبولوتيكية و الاقتصادية و العسكرية و غيرها، وامتلاكها مقومات ضخمة بحيث تعتبر من القوى الطاقوية الكبرى في العالم، مما جعلها توسع في علاقاتها و عقد اتفاقيات ثنائية و متعددة الأطراف مع العديد من الدول، خاصة مع الجوار الأوروبي من خلال توسيع التعاون الإقتصادي بمختلف مجلاته الطاقوية و التجارية و الاستثمارية، مما جعلها تعتمد سياسة براغماتية تهدف الى حماية مصالحها.

و يظهر هذا أيضا من خلال الهيمنة على أمن امدادات الطاقة الأوروبية بطريقة براغماتية و عقلانية، بحيث يعتبر الأمن الطاقوي من مرتكزات العلاقة الاقتصادية بين روسيا و أوروبا بحيث يعتبر الغاز الروسي بطاقة رابحة لضغط على الدول الأوروبية و هذا ما يبدو واضحا و جليًا من خلال العقوبات التي عقبت ضم شبه جزيرة القوم، بحيث لم تستطع العقوبات أن تمس بالشركات الطاقوية الروسية و سياستها و هذا خوفا من تكرار الأحداث السابقة و قطع الغاز على أوروبا. و رغم البحث الأوروبي عن البديل لتوفير إمدادات الى أنه على المدى القريب و المتوسط سيبقى في تبعية طاقوية لروسيا، و من جانبها روسيا تسعى دائما الى توثيق علاقاتها بالدول الأوروبية و تعزيز التعاون الاقتصادي و الرغبة في الاستمرارية المتبادلة، و إن بدى في ظاهر الأمر أن روسيا تبحث عن أسواق جديدة هي الأخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

- علي ابراهيم الطائي حنان، **السياسة الروسية اتجاه سوريا 2014_1992**. ط1، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2016.
- قاسم دحمان، **السياسة الخارجية في أسيا الوسطى و القوقاز**، ط1،لبنان: اصدارات اي _ كتب، 2016.
- لمى مضر جرئ الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة**. د م، د ت.

II. الدوريات و المجلات المحكمة:

- بن خليف عبد الوهاب، العلاقات الأوروبية الروسية...و العمق الاستراتيجي المتبادل، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية**، العدد رقم: 11، جانفي 2014.
- حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتين، ط1، ألمانيا: **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية**، 2017.
- حمزة بسمة ماجدة، استراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي لتأهل الى منزلة القوة العظمى، **افاق سياسية**، العدد 6، جوان 2016.
- طلال مقلد حسين، روسيا و الاتحاد الأوروبي..عوائق الشراكة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد رقم: 25 ، 19 أوت 2013.
- قاسم حسين أحمد، العلاقات الروسية _ الأوروبية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون و صراع المصالح، **مجلة سياسات عربية**، العدد رقم: 23، نوفمبر 2016.

III. الأطروحات و مذكرات غير منشورة:

- بوناب خولة ، **تأثير البعد الطاقوي لسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي**، (مذكرة ماجستير علوم سياسية علاقات دولية. جامعة المسيلة)، 2016/2015.

- رحمون هندة، **السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين: اعادة احياء الدور العالمي**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسة تخصص علاقات دولية و استراتيجية. جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية)، 2017/2016.
- صفية رحماني، **سياق روسيا الخارجية تجاه دول الجوار القريب دراسة حالة: الجمهوريات الاسلامية الخمس 1999_ 2010**،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية. جامعة الجلفة)، 2017/2016.
- لعريبي خديجة، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، (مذكرة ماجستير علوم سياسية علاقات دولية و استراتيجية. جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية)، 2014/2013.
- مزياني لطفي، **الأمن الطاقوي الأوروبي و انعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية**، (مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص: دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن. جامعة: باتنة)، 2012/2011.
- نويوة لخضر، **الاستراتيجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي الطاقة نموذجا (2000 _ 2014)**، (مذكرة ماجستير علوم سياسية علاقات دولية. جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية)، 2015/2014.

IV. التقارير و الندوات العلمية:

- اف. ستيفن لارابي و أخرون، روسيا و الغرب بعد الأزمة الأوكرانية. **مؤسسة RAND**، 2017.
- المفوضية الأوروبية و الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، **تقرير مشترك موجه للبرلمان و المجلس الأوروبي و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق**، بروكسل، 2015.
- عاطف معتمد عبد الحميد،" استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية"، **سلسلة أوراق الجزيرة 12**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

V. المحاضرات:

- بهاز حسين، **محاضرات الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط**. قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019/2018.

VI. المواقع الالكترونية:

- أبو دولة عنان، معلومات عامة عن روسيا، 2019/3/4، تاريخ الاطلاع، 2019/4/5 متوفر على: http// maudoo3.com.

- ألطه وضاح، استراتيجية الأخطبوط، 2018/09/20، تاريخ الاطلاع: 2019/05/01، متوفر على: https://al-ain.com/article/strategy-octopus-russian-gas-pipes
- البنداري محمد نبيل الغريب، العلاقات الروسية الغربية و تأثيرها على قضايا الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي، 2018/06/13، تاريخ الاطلاع: 2019/05/03، متوفر على: http:// democraticac.d.
- أحمد عسكر، التوجه الروسي نحو القرن الافريقي..الدوافع و التداعيات، 2018/11/25، مجلة قراءات افريقية تاريخ الاطلاع: 2019/02/17، متوفر على: http://www.qiraatafrican.com.
- الصاوي عبد الحافظ، ما جدوى العقوبات الاقتصادية على روسيا، 2014/03/19، تاريخ الاطلاع: متوفر على: www.aljazeera.net.
- ابراهيم منشاوي، مستقبل العلاقات الأوروبية في ضوء أزمة القرم، المركز العربي للبحوث و الدراسات، تاريخ الاطلاع: 2019/05/03، متوفر على: http://www.acrseg.org/.
- الياس سامر ، روسيا و أوروبا لصوغ علاقات اقتصادية مختلفة، 06 يونيو 2016، تاريخ الاطلاع: 2019/02/11، متوفر على: www .alhayat.com.
- جريدة البيان، عقوبات أوروبية جديدة على روسيا بسبب أوكرانيا، تاريخ الاطلاع:2019/08/01، على الموقع : https://www.albayan.ae/one.
- حفز محمد ، حرب أنابيب الغاز: الوجه الأخر لصراع في الشرق الاوسط...اللعبة الجيوسياسية، 20 /2014/02، تاريخ الاطلاع: 2019/04/21، متوفر على: https://ar-ar.facebook.com/notes/mohammed-haffz.
- حمدان خيري، تمديد العقوبات على روسيا.. الأثار و التداعيات، 2019/02/10، تاريخ الاطلاع: 2019/02/12، متوفر على: www.alsouria.net.
- ديتشه فيله، روسيا و الاتحاد الأوروبي _ مصالح استراتيجية و علاقة صعبة، 2007/05/15، تاريخ الاطلاع:2019/05/16، متوفر على: http:// m.dw.com //.
- رسول محفوظ ، أمن الطاقة الروسي الأوروبي: قراءة في نظرية الاعتماد المتبادل، مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، تاريخ الاطلاع: 2019/04/15، متوفر على: http://caus.org.lb.
- عامر راشد، سباق أطلسي روسي نحو الشرق، تاريخ الاطلاع: 2019/06/20، متوفر على: http://www.aljazeera.net.

- عبد العزيز أية، عقوبات متجددة: أي مصير ينتظر العلاقات الأوروبية الروسية، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2018/08/09، تاريخ الاطلاع: 2019/05/17، متوفر على: http:// www.acrseg.org.
- فلاديمير يوتين، روسيا و العالم المتغير، 2012/02/29، تاريخ الاطلاع: 2019/05/07، متوفر على: https://www.voltairenet.org.
- فوزي سالم أحمد، كيف انتصرت روسيا في حرب العقوبات الغربية و حولتها لانتصارات ساحقة؟، 2019/03/22، تاريخ الاطلاع: متوفر على: http://www.noonpst.com.
- قومان مناف، ماذا حدث بعد 3 سنوات من العقوبات الأوروبية على روسيا؟، 2017/03/24، تاريخ الاطلاع: 2019/05/03، متوفر على: www.noonpost.com.
- كودوفايور فارشا ، جريج إيفريت، أنابيب الغاز الروسية الى أوروبا،2019/04/19، مجلة فورين بوليسي، تاريخ الاطلاع: 2019/05/05، متوفر على: http://natourcenter.com.
- هاجر محمد أحمد عبد النبي، أمن الطاقة و العلاقات الروسية الغربية في الفترة (2015_2000)، المركز الديمقراطي العربي، 15 يوليو 2016، تاريخ الاطلاع: 2019/02/18، متوفر على: https://democraticac.de/?p=3401.
- وكالة أنباء سبوتنيك عربي، الغاز الروسي يحتل أوروبا، 2019/01/26، تاريخ الاطلاع: 2019/04/22، متوفر على: http://arabic.sputniknews.com
- وكالة أنباء سبوتنيك عربي، زيادة حجم التبادل التجاري بين روسيا و الاتحاد الأوروبي بنسبة 5،21%، 2018/12/27، تاريخ الاطلاع: 2019/03/29، متوفر على: http://arabic.Sputniknews.com.
- وكالة أنباء هاوار، الاتحاد الأوروبي يستعد لفرض عقوبات " كيمائية" على روسيا، 16 تشرين 2018، تاريخ الاطلاع :2019/05/10، متوفر على: : http://www.hawarnews.com.
- موسوعة الجزيرة، العقوبات الغربية على روسيا، تاريخ الاطلاع: 2019/03/29، متوفر على: www.aljazeera.net.
- موسوعة المعرفة، اقتصاد _ روسيا، تاريخ الاطلاع: 2019/1/15، متوفر على: http://m.marefa.org/.
- دون مؤلف، العلاقات بين إيطاليا وروسيا، 2007/05/03، تاريخ الاطلاع: 2019/05/17، متوفر على: https://www.esteri.it.

- دون مؤلف، روسيا و الاتحاد الأوروبي.. مسيرة علاقات معقدة، جريدة الرائد 2013/12/29، تاريخ الاطلاع: 2019/02/10، متوفر على: http://elraaed.com.
- دون مؤلف، عودة القطب الروسي... أزمة الفترة الانتقالية، أرشيف اسلام أون لاين، تاريخ الاطلاع: 2019/04/22، متوفر على: http://archive.isiamonline.net.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

- Kevin Rosner, **GAZPROM AND THE RUSSIAN STATE** : the question is not whether energy and politics are connected but how ? (London : Glabal Market Briefings,2006).

Periodicals :

- Mennal . Allah Diaa Edine, **European Eneray Security et Euro_ Russian Relation**,(master s degree. faculty of economics and political science cairo university), 2014.

Sit Enternet :

- Bobo LO, Vladimir Poutine et la politique étrangère russe Entre aventurisme et réalisme ?, Juin 2018, avoilable at : http:// www.ifri.org//fr/publication.
- Central Intelligence agency, « Urss: compensation agreements in the trade with the west »,(November 1978), at : http//bit.ly/2h4u2i6.
- Today s Lukoil, 17/07/2015, avoilable at : http://www.lukoil.com/.05/03/2019.

- . Mark Entir, Relations enter la russi et l union européenne : hier, aujourd'hui, demain, 2007, Available at : http:// www.doi.org//.

الفهرس

فهرس المحتويات

العـنوان	الصفحة
اهداء.....	_
شكر و عرفان.....	_
خطة الدراسة.....	_
مقدمة.....	6_1
الفصل الأول: : مرتكزات السياسة الخارجية الروسية.....	22_8
المبحث الأول: المرتكزات الداخلية.....	8
المطلب الأول: المعطى الجيوبوليتيكي.....	10_8
المطلب الثاني: المعطى الإقتصادي و الإجتماعي.....	13_10
المطلب الثالث: المعطى السياسي و العسكري.....	18_14
المبحث الثاني: المرتكزات الخارجية.....	19
المطلب الأول: البيئة الإقليمية.....	21_19
المطلب الثاني: البيئة الدولية.....	22_21
الفصل الثاني: محورية العلاقات الإقتصادية الروسية الأوروبية و إشكالية الأمن لطاقوي.....	24
المبحث الأول: الأمن الطاقوي في صلب العلاقات الروسية الأوروبية.....	24
المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي.....	26_25
المطلب الثاني: المقومات الطاقوية في روسيا.....	32 _27
المطلب الثالث: المعضلة الطاقوية الأوروبية.....	34_32
المبحث الثاني: تقاطع المصالح الإقتصادية الروسية الأوروبية.....	35
المطلب الأول: التعاون في مجال الطاقة.....	41_35
المطلب الثاني: التعاون الإقتصادي التجاري و الإستثماري.....	46-41
الفصل الثالث: واقع العلاقات الاقتصادية الروسية في ظل العقوبات الدولية.....	48

المبحث الأول: تأثير العقوبات الدولية على الإقتصاد الروسي.....	48
المطلب الأول: مراحل و مضامين العقوبات الاقتصادية.....	51_49
المطلب الثاني: التدعيات الدولية للعقوبات على كلا الطرفين.....	55_51
المبحث الثاني: مستقبل و أفاق العلاقات الروسية الأوربية.....	55
المطلب الأول: سيناريو إستمرار التعاون الاقتصادي الروسي الأوروبي.....	57_55
المطلب الثاني: سيناريو خفض علاقات التعاون الإقتصادية الروسية الأوروبية.....	60_58
الخاتمة.....	62
قائمة المراجع.....	67_63
فهرس المحتويات.....	69
فهرس الأشكال و الجداول و الخرائط.....	72_71

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
02	رسم يوضح المؤسسات الرسمية في اتخاذ القرار في النظام السياسي الروسي	14
03	رسم يوضح المؤسسات الغير رسمية في النظام السياسي الروسي	14
04	مكانة روسيا في قطاع النفط و الغاز	28

فهرسة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
05	نسبة اعتماد بعض الدول الأوروبية على روسيا في الطاقة	36

فهرسة الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة تبين الامتداد الجغرافي لروسيا	10
06	شبكات الغاز الطبيعي من روسيا الى أوروبا	39
07	خريطة توضح مسار السيل التركي	41

الملخص:

أتت الألفية الثالثة بمجموعة من المتغيرات الجديدة، أسست لبداية مرحلة جديدة لسياسة الخارجية الروسية، تحكمها مرتكزات تمثل المحدد لها، فقد استطاعت روسيا خاصة بعد قدوم فلاديمير بوتين العودة الى الساحة الدولية من بوابة الاقتصاد الذي أصبح يمثل أحد أم أجزاء المعادلة الروسية القائمة على القوة العسكرية، و القوة الاقتصادية، و القوة العلمية، هذا أعطى دفعة قوية للاقتصاد المتهالك و عزز النمو الاقتصادي من خلال سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية و الاستراتيجية خاصة قطاع الطاقة، و اعطاء دفعة قوية في اعادة ترتيب العلاقات مع الغرب الأوروبي. من خلال هذه الدراسة، سلطنا الضوء على العلاقات الروسية الأوروبية الاقتصادية، فروسيا اليوم تعد أحد الشركاء المهمين و الأساسيين لأوروبا، بإعتبارها أكبر مصدر للطاقة في المقابل أوروبا أكبر مستهلك لصادرات الروسية، نهيك عن التبادلات التجارية و الاستثمارية بين الطرفين.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى جملة من النتائج، يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ترتكز السياسة الخارجية الروسية وفقا لمبدأ المصلحة الوطنية، بحيث يقوم التحرك الخارجي لروسيا وفق مبدأ البراغماتية على الصعيد الخارجي.
- العلاقات الروسية الأوروبية ببعدها الاقتصادي هي علاقات طاقوية بالدرجة الأولى تتسم بالاعتماد المتبادل.
- الطاقة رابحة و ضاغطة لروسيا على الدول الأوروبية، خاصة في ظل غياب البديل الاستراتيجي و هذا ما أثبتته العقوبات الدولية.
- الأفاق المستقبلية للعلاقة الاقتصادية الروسية الأوروبية تتسم باستمرارية التعاون الاقتصادي بين الطرفين على المدى القريب و المتوسط.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الروسية، العلاقات الاقتصادية، الأمن الطاقوي، الاتحاد الأوروبي، غازبروم، العقوبات الاقتصادية، التعاون التجاري و الاستثماري.

Abstract:

The third millennium came with a series of new variables, which were established to start a new phase of Russian foreign policy, governed by the foundations of its specific parameters. After Vladimir Putin's arrival, Russia was able to return to the international arena from the gate of the economy, Economic power and scientific power. This gave a strong boost to the economy and boosted economic growth through state control of

the economic and strategic sectors, especially the energy sector , and gave a strong boost in rearranging relations with the West.

Through this study we have reached a number of results, can be limited to the following points:

- Russian foreign policy is based on the principle of national interest, so that the external movement of Russia according to the principle of pragmatism at the external level.
- Russian-European relations with their economic dimension are primarily energy relations characterized by interdependence.
- Russia's winning energy and pressure on European countries, especially in the absence of a strategic alternative, as demonstrated by international sanctions.
- The future prospects of the Russian-European economic relationship are characterized by the continuity of economic cooperation between the two parties in the near and medium term.

Key words: Russian foreign policy, economic relations, energy security, EU, Gazprom, economic sanctions, Commercial and investment cooperation.

Résumé:

Le troisième millénaire a été marqué par une série de nouvelles variables qui ont été créées pour lancer une nouvelle phase de la politique étrangère russe, régie par les fondements de ses paramètres spécifiques. Après l'arrivée de Vladimir Poutine, la Russie a pu revenir sur la scène internationale par la porte de l'économie. Puissance économique et puissance scientifique - Cela a fortement stimulé l'économie et stimulé la croissance économique grâce au contrôle de l'État sur les secteurs économique et stratégique, notamment le secteur de l'énergie, et a fortement stimulé la réorganisation des relations avec l'Occident. Cette étude a mis en lumière les relations économiques russo-européennes: la Russie est aujourd'hui l'un des principaux et importants partenaires de l'Europe, première source d'énergie du continent européen et premier consommateur des exportations russes, et nous nous félicitons des

échanges commerciaux et des investissements entre les deux parties.

Grâce à cette étude, nous avons atteint un certain nombre de résultats, nous pouvons nous limiter aux points suivants:

- La politique étrangère de la Russie est basée sur le principe de l'intérêt national, de sorte que le mouvement extérieur de la Russie selon le principe du pragmatisme au niveau externe.
- Relations Les relations russo-européennes avec leur dimension économique sont principalement des relations énergétiques caractérisées par une interdépendance.
- Energy L'énergie gagnante et la pression de la Russie sur les pays européens, notamment en l'absence d'une alternative stratégique, comme en témoignent les sanctions internationales.
- Les perspectives d'avenir des relations économiques russo-européennes se caractérisent par la poursuite de la coopération économique entre les deux parties à court et moyen termes.

Mots clés: politique étrangère russe, relations économiques, sécurité énergétique, UE, Gazprom, sanctions économiques, Coopération commerciale et d'investissement.